الدور الإقليمي التركي في ظل ثورات الربيع العربي

د. رانيه محمد طاهر
أكاديمية مصرية

مقدمة:

شهدت السنوات الأخيرة تزايد ظهور الدور التركي والاهتمام به في غالبية القضايا المحورية في الشرق الأوسط ولاسيما بعد وصول حزب العدالة والتنمية للحكم في 2002 وإعلانه تدشين سياسة تركية جديدة تجاه المنطقة قوامها تأكيد حضور تركيا ومكانتها كقوة مركزية للاستقرار وطرف فاعل في معالجة مختلف القضايا والصراعات في المنطقة. إلا أن هذه السياسة ما لبثت أن واجهت تحديات جمة في إثر اندلاع أولى شرارات الربيع العربي التي ما لبثت أن استشرت في المنطقة العربية، الأمر الذي أخل بالتوازنات القائمة، ومازالت فصول الربيع العربي تتوالى وتتسارع مهددة السياسات والتوازنات الإقليمية برمتها والتي من أبرزها الدور التركي.

وتهدف هذه الورقة إلى رصد الدور التركي عن طريق تحديد الأسباب والعوامل المحفزة له، بالإضافة إلى التعرف على محددات الموقف التركي من ثورات الربيع العربي، ومن ثم تداعيات هذه الثورات على الدور الإقليمي التركي. ثم تقييم هذا الدور في ضوء المعطيات السابقة ورؤية مستقبلية واستشرافية للدور الإقليمي التركي في أعقاب ثورات الربيع العربي.

تنطلق الدراسة من فرضية أساسية قوامها: أن المتغيرات الإقليمية والدولية التي شهدتها المنطقة، وشهدها العالم، ساهمت في وضع تركيا أمام خيارات إستراتيجية، تتأرجح ما بين غياب وعزلة عن عالم عربي وإسلامي يرتبط بها جغرافيًّا وتاريخيًّا، وبين تعنت ورفض أوروبي لا يقبل بها أو بمشاركتها، ولكنه يخشى تركها وانفلاتها. فما كان من تركيا إلاَّ أن اختارت عمقها الإستراتيجي مع

رؤية تركية
2013 - 8
194 - 159

الإبقاء على حبل الود موصولاً مع غربها الأوروبي.

وبناء على ما سبق سنقوم بتقسيم هذه الدراسة إلى المحاور التالية:

أولًا: العوامل المحفزة للدور التركي.

ثانيًا: محددات الموقف التركي من ثورات الربيع العربي.

ثالثًا: تداعيات الربيع العربي على الدور التركي.

رابعًا: تقييم الدور الإقليمي التركي في منطقة الشرق الأوسط.

خامسًا: مستقبل الدور الإقليمي التركي في أعقاب ثورات الربيع العربي.

خاتمة الدراسة.

أولًا: العوامل المحفّزة للدور التركي

ويمكن تقسيم هذه العوامل إلى ما يلي:

1 – عوامل نابعة من البيئة الدولية :

أ/ – 1 الولايات المتحدة الأمريكية

بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، واختفاء الخطر المهدد لها فقدت تركيا إحدى وظائفها الأساسية باعتبارها خط الدفاع المتقدم لحلف شمال الأطلسي في أثناء حقبة الحرب الباردة، إلا أنها بقيت محتفظة بأهميتها الإستراتيجية نظرًا لموقعها الجغرافي المتميز، الواقع على مفترق جغرافي مميز بين القوقاز والبلقان والشرق الأوسط، كما أنها دولة مطلة على

رغم حديث الولايات المتحدة عن دعم الانتفاضات الشعبية إلا أنها ارتأت أنه إذا ما كُتب لهذه الانتفاضات النجاح، فإن التحول الذي سينتج عن ذلك لن يؤدي إلا إلى تعقيد وضع الولايات المتحدة الصعب أصلًا في الشرق الأوسط أكثر، فلم تجد واشنطن سوى تركيا كحليف مهم في المنطقة

البحر الأسود والبحر الأبيض المتوسط، وتتحكم بمضيقي البوسفور والدردنيل.

وعليه يمكن القول إن الموقع الجيوستراتيجي الذي تتمتع به تركيا يؤهلها ويفرض عليها الاهتمام بالاعتبارات الإقليمية، ويبعد عنها أي شكل من أشكال التهديد الأمني لأراضيها من ناحية، ويعود عليها بمنافع اقتصادية عديدة سواء في إطار علاقاتها التجارية، أو من خلال عبور موارد الطاقة عبر أراضيها من ناحية ثانية، ويمنحها موقعها هذا مجالًا أوسع للحركة والبحث عن النفوذ الإقليمي والدولي من ناحية ثالثة.

وقد بدا ذلك واضحًا جدًّا بالنسبة إلى الدور التركي في محيطه الإقليمي إبان سنوات التوتر في العلاقة بين تركيا والولايات المتحدة الأمريكية، خصوصًا

«..بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، واختفاء الخطر المهدد لها فقدت تركيا إحدى وظائفها الأساسية باعتبارها خط الدفاع المتقدم لحلف شمال الأطلسي في أثناء حقبة الحرب الباردة

خلال سنوات إدارة الرئيس بوش الابن في كل ما يتعلق بقضايا الشرق الأوسط. لقد تخوفت تركيا حينها من اتساع شقة الخلاف بينها وبين الولايات المتحدة الأمريكية بسبب التناقض الواضح بين المصالح التركية وبين أهداف الولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط، وتزايدت مخاوف تركيا من فقدانها السيادة نتيجة تأثير الإجراءات السياسية والاقتصادية والعسكرية الأمريكية في المنطقة، والتي تقع خارج نطاق السيطرة التركية، وقلقها العميق من إهمال الولايات المتحدة الأمريكية الملحوظ للكرامة والشرف القومي التركي، ومحاولة دفعها إلى صراعات إقليمية غير مرغوب فيها، وخسارتها لخياراتها السياسية الخارجية نتيجة التزاماتها تجاه الحليف الأمريكي، فضلًا عن تشككها في موثوقية الالتزامات الأمنية الأمريكية خصوصًا عندما تتناقض تلك الالتزامات مع المصالح الأمريكية في لحظة معينة.(1)

وبرغم هيمنة الولايات المتحدة الاقتصادية والعسكرية، إلا أن قدرتها على المناورة والتحرك في هذه البيئة المتغيرة تصطدم بعدد من العراقيل. فأولًا وقبل كل شيء هناك الضرر الذي تسببت فيه حرب إدارة بوش المتهورة والقاتلة في العراق والتي خلقت استياء عميقًا عبر العالم العربي، ولطخت صورة الولايات المتحدة، وقوَّت إيران وزادتها جرأة. يضاف إلى ذلك فشل إدارة بوش في التحرك لوقف حروب إسرائيل الدموية الأربع ضد لبنان (2006) والفلسطينيين (الضفة الغربية في 2002، وغزة في 2006 و2009)، والتي لم تؤد إلا إلى تعميق الغضب العربي من الولايات المتحدة، وأخيرًا، ورغم نية أوباما تغيير الاتجاه، فإن التصلب الإسرائيلي والانقسام الحزبي العميق في واشنطن كانا يحبطان جهوده مرارًا وتكرارًا. كما أن علاقات الولايات المتحدة الوثيقة مع إسرائيل قد قلصت من قدرتها على لعب دور مهم في المنطقة العربية، وفي إثر اندلاع ثورات الربيع العربي وتساقط حلفاء الولايات المتحدة واحدًا تلو الآخر، ورغم حديث الولايات المتحدة عن دعم الانتفاضات الشعبية إلا أنها ارتأت أنه إذا ما كُتب لهذه الانتفاضات النجاح، فإن التحول الذي سينتج عن ذلك لن يؤدي إلا إلى تعقيد وضع الولايات المتحدة الصعب أصلًا في الشرق الأوسط أكثر، فلم تجد واشنطن سوى تركيا كحليف مهم في المنطقة .(2)

ان تركيا لن تكف عن محاولة الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، وستتوجه شرقًا لتستفيد من تواجدها العربي وذلك من أجل تحسين أوراقها التفاوضية مع الاتحاد الأوروبي. وذلك لأن مسألة الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي هي أحد أهم المصالح الحيوية التركية

أ/ 2 - الاتحاد الأوروبي:

لقد منيت محاولات ومساعي تركيا الدؤوبة للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي بالفشل، حتى بعد قيامها بالإصلاحات المطلوبة منها. إلا أن أوروبا قد تبنت معها سياسة الانتظار المفتوحة، فلا هي التي قبلتها ومنحتها عضويتها، ولا هي التي رفضتها وكفتها عناء الانتظار، وربما كان هذا الموقف الأوروبي كمن يمسك العصا من المنتصف، فلا هي التي ترغب بتحمل نتائج إقصاء تركيا، ولا هي القادرة على تحمل نتائج إدماجها بالاتحاد الأوروبي كلية، لذلك كان هذا الموقف الأوروبي حتى يأخذ من تركيا أكبر قدر ممكن من التنازلات دون أن يقدم لها نفس القدر من الاعتبارات بحكم جغرافيتها وموقعها وإمكانية انضمامها. لذلك فكل الشروط التي يطلبها الاتحاد الأوروبي من تركيا مثل: حقوق الإنسان، قبرص، بحر إيجة، والمعايير الاقتصادية ما هي إلا ذرائع من أجل إبقاء تركيا وبشكل دائم في حالة من الترقب، وليست مبررات حقيقية من أجل العضوية في الاتحاد، حيث أوجدت هذه الشروط من أجل تطبيق إستراتيجية الغموض التي تتبعها أوروبا مع تركيا(3).

وحري بالذكر أن تركيا لن تكف عن محاولة الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، وستتوجه شرقًا لتستفيد من تواجدها العربي وذلك من أجل تحسين أوراقها التفاوضية مع الاتحاد الأوروبي. وذلك لأن مسألة الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي هي أحد أهم المصالح الحيوية التركية، وهي هدف لن يتحقق إلا من خلال توجه تركيا نحو محيطها العربي الإسلامي، والانخراط مباشرة في قضاياه من خلال ممارسة دور الوسيط الإقليمي المقبول والمرغوب.

ب- عوامل نابعة من البيئة الإقليمية:

يمكن تقسيم الأسباب الدافعة لدور تركي إقليمي في المنطقة والنابعة من البيئة الإقليمية إلى الآتي:

1 - حالة الفراغ التي تسود المنطقة بعد انهيار النظام الإقليمي العربي، وحالة التفكك والتردي اللذين اعتريا الوضع العربي بشكل عام، وخصوصًا بعد الاحتلال الأميركي للعراق في عام 2003 (4).

2 - تمتلك الدول العربية مفاتيح أساسية في الصراع الجيوبوليتيكي العالمي، ولا يمكن تصنيف إمكاناتها فقط في خانة موارد الطاقة من نفط وغاز. فالدول العربية تطل على المضايق المتحكمة في السلسلة البحرية الأهم في العالم المتجهة من الشرق الأوسط شرقًا

وزير الخارجية التركي احمد داود اوغلو ورئيس الوزراء رجب طيب اردوغان ومصطفي عبد الجليل رئيس المجلس الانتقالي الليبي في العاصمة الليبية بني غازي

وحتى أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأميركية غربًا، أي في مضايق هرمز وباب المندب وقناة السويس وجبل طارق. وتشكل هذه المضايق عنق الزجاجة للسلسلة البحرية الأهم في نصف الكرة الغربي، تأسيسًا على ذلك لا يمكن حصر أهمية الدول العربية في النفط والغاز فقط، بل إن جغرافيتها السياسية لا تقل عن -إن لم تكن تتفوق على- الأهمية الجيوبوليتيكية لكل من إيران وتركيا في حسم الصراعات الكونية(5).

3 - تتمدد تركيا إقليميًّا في المنطقة بتكاليف سياسية أقل بكثير من العائد السياسي الذي تجنيه، بحيث إن الجدوى الإستراتيجية من لعب هذا الدور تكون متحققة تمامًا في حالة الشرق الأوسط. وتكفي هنا الإشارة إلى الدور الإقليمي الإيراني، الذي استثمرت فيه إيران ماليًّا وأيديولوجيًّا لبناء شبكة من التحالفات مع الدول والحركات والأحزاب السياسية لمدة ثلاثين عامًا(6).

4 - أن الشرق الأوسط هو المجال الجغرافي الوحيد في جوار تركيا الذي يمكنها فيه لعب دور إقليمي دون الاصطدام بقوى عالمية، بالمقارنة بالقوقاز حيث النفوذ الروسي، أو في ألبانيا والبوسنة حيث نفوذ دول أوروبا الوسطى.

5 - الصورة الإيجابية لتركيا عند شرائح عربية واسعة، والترحيب غير المسبوق لأوسع القطاعات العربية بدور تركي في المنطقة لأول مرة منذ قيام الجمهورية عام 1923. ووصل الأمر إلى حد الحديث عن "النموذج التركي"، وضرورة الاستفادة من الدروس التي يقدمها، مثل التناوب السلمي على السلطة، وإدماج التيارات الإسلامية في العملية الديمقراطية، والفصل بين الحزب

والدولة، وتوسيع هامش المناورة تحت سقف التحالف مع القطب العالمي الأوحد. السبب الموضوعي السادس لدور تركيا الإقليمي يتلخص في توافر تاريخ مشترك بين تركيا والعرب، ووجود تقارب ثقافي وحضاري ومذهبي بين تركيا والدول العربية، وهو ما لا يجعل تركيا عنصرًا وافدًا إلى المنطقة ويسهل قيامها بهذا الدور.

ان الدور التركي واجهه العديد من الصعوبات، من أهمها: حدود القدرات الذاتية، وصعوبة الحفاظ على الصياغات والمعادلات التوازنية على كافة المستويات الداخلية والإقليمية.

إن تطور النظرة العربية إلى تركيا، بدأ نتيجة لعدد من العوامل المتوازية بعضها متعلق بتركيا ذاتها، والبعض الآخر متعلق بالمنطقة العربية، وهذه العوامل هي(7):

- العوامل المتعلقة بتركيا، ساهمت تطورات عديدة تتعلق بتركيا في تحسين صورتها في العالم العربي منها: وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم في 2003 م، وقرار البرلمان التركي في عام 2003 م بالامتناع عن التعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية في حربها على العراق، كذلك تحسين علاقات تركيا بالاتحاد الأوروبي، وبالتحديد بدء محادثات انضمام تركيا إليه في كانون الأول 2004 م، كذلك موقف تركيا حيال الحرب على غزة، والموقف التركي الصلب من اعتداء إسرائيل على أسطول الحرية وقطع العلاقات مع إسرائيل، وإيقاف التعاون العسكري والاقتصادي معها، والذي اعتبر أنه أقوى موقف مهمّ من دولة إقليمية يتخذ ضد إسرائيل ، بالإضافة إلى ما يعرف بحادثة دافوس عام 2009 م.

لقد ارتبطت كل هذه التطورات، بتطورات أخرى بالعالم العربي، وبالتالي كانت لها دلالات في المناقشات الدائرة في المنطقة، وهذا أدى إلى أن النتيجة النهائية كانت تغيرًا في تصور دور تركيا على مستوى كل من الجماهير والحكومات العربية، إضافة إلى تحولات جوهرية في كل من الاقتصاد والسياسة الخارجية لتركيا، حيث نجحت في إيجاد اهتمام بهذا البلد يمكن ترجمته إلى صورة إيجابية. وعليه فإن مرونة الاقتصاد التركي مع الإصلاحات السياسية كانتا سببًا في تصاعد القوة التركية الناعمة في المنطقة، بحيث أصبحت تركيا نموذجًا جذابًا لتيار الإصلاحيين في العالم العربي.(8)

- العوامل المتعلقة بالمنطقة، غيرت التطورات السياسية والاقتصادية والإستراتيجية في الشرق الأوسط من نظرة العرب أيضًا إلى تركيا، حيث أوجد عدد من التطورات الأخيرة في المنطقة إحساسًا بوجود أزمة، مثل انهيار عملية السلام العربي الإسرائيلي في عام 2000م، وتدهور النزاع الفلسطيني والغزو الأمريكي للعراق عام 2003م، وصعود إيران كقوة إقليمية، والانقسامات الداخلية العربية، وثورات

الربيع العربي وبخاصة الموقف من سوريا الآن.

كذلك فإن، المشكلات الاقتصادية والاجتماعية، وإصرار بعض الأنظمة السلطوية على أساليبها، أدى إلى تعميق أزمة شرعية النظم العربية، وبهذا دخل العالم العربي إلى القرن الحادي والعشرين يصاحبه شعور عميق بالأزمة.

وبالتالي يمكن القول إن نظرة كثير من العرب لتركيا كانت تتجلى في المثال الجيد الذي استطاعت تركيا أن تمثله للغرب من جهة، والدول العربية والإسلامية من جهة أخرى، وهذا يدل بالتأكيد على قدرة تطابق وترابط قيم الإسلام مع قيم الديمقراطية، عليه يمكن لتركيا أن تكون نموذجًا يحتذى في العالم العربي .

ج- عوامل نابعة من البيئة الداخلية:

ويمكن إجمال تلك العوامل فيما يلي:

1- وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في تركيا في نوفمبر 2002، وحرص قياداته على تأكيد تبنيهم رؤية مختلفة نوعيًّا لسياسة تركيا وعلاقاتها الخارجية في الدوائر المختلفة، وبخاصة في الدائرة الشرق الأوسطية. وعزز من هذا الاهتمام ما شهدته عناصر القوة التركية من تطورات إيجابية خلال هذه الفترة، ولاسيما في أبعادها الاقتصادية، حيث نجحت تركيا في احتلال المرتبة الأولى بين اقتصادات المنطقة (والسادسة عشرة على المستوى العالمي) من حيث حجم الناتج المحلي الإجمالي. وصاحب

مثلت الثورات العربية مناسبة جديدة لإعادة استحضار هذه الإشكاليات والجدالات المحيطة بالدور التركي

ذلك زيادة حضور الدور التركي ونشاطه في العديد من القضايا المحورية في المنطقة، سواء فيما يتعلق بالقضية العراقية، أو الصراع العربي-الإسرائيلي بمساراته المتعددة، أو أزمة البرنامج النووي الإيراني، أو طرح تركيا كنموذج في قضايا الإصلاح في المنطقة بأبعاده المختلفة، وغيرها من القضايا(9).

وفي مقابل ذلك، فقد تبنت حكومة العدالة والتنمية سياسة متعددة الأبعاد ترى تكاملًا لا تعارضًا بين الهويات والتوجهات المتعددة للسياسة التركية، وتتمثل عناصرها الأساسية(10) في:

* ضرورة تنشيط الدور التركي في المنطقة بما يتجاوز حدودها المباشرة.

* تغليب الحوار السياسي والمبادرات الدبلوماسية في معالجة الأزمات، ورفض سياسات الحصار والعزل، وتشجيع سياسات الانخراط الإيجابي.

* الاهتمام بالمدخل الاقتصادي لمعالجة الخلافات، وتعزيز الاعتماد المتبادل بين اقتصادات المنطقة.

* ضرورة الحفاظ على وحدة الكيانات القائمة وطابعها المتعدد في إطار تعزيز التعايش الثقافي.

* أهمية التنسيق الأمني ورفض سياسات المحاور وتأكيد مفهوم الأمن للجميع، مع عدم استبعاد إمكانية استخدام القوة العسكرية، لكن في إطار التوظيف الذكي لعناصر القوة التركية.

وجسدت هذه الرؤية -جنبًا إلى جنب مع الأدوار التركية الفعلية تجاه قضايا المنطقة- محاولة حكومة العدالة الالتزام بنهج توفيقي توازني على كافة المستويات الداخلية والإقليمية والدولية، بين التركيز على المصالح الوطنية التركية (الأمنية والاقتصادية والسياسية) من جهة، وإعادة صياغتها وتقديمها في إطار يوفق بين هذه المصالح ومصالح القوى الإقليمية المتعددة من جهة أخرى، وبين السعي لزيادة استقلالية الرؤية التركية كدولة إقليمية لها مصالحها المحددة ذاتيًا بشكل مستقل عن التبعية لارتباطاتها الغربية من ناحية، وتجنب الصدام المباشر مع رؤى ومصالح وترتيبات الولايات المتحدة والقوى الكبرى في المنطقة من ناحية أخرى.

يمكن القول بأن هناك ثلاث رؤى إستراتيجية حاكمة لسياسة تركيا الخارجية، وهي كالآتي :(11)

أولا- العثمانية الجديدة: أوضح تسبينار أن هذه الرؤية تحدد التوجه الخارجي لحزب العدالة والتنمية بالأساس، حيث يسعى الحزب إلى تحقيق التجانس بين التراث العثماني التركي والتراث الإسلامي في الداخل والخارج، من منطلق الإيمان بأن تركيا تمثل قوة إقليمية كبرى، ودون أن يعني ذلك تدشين امبراطورية عثمانية جديدة في الشرق الأوسط وما وراءها، ولا السعي لإقامة نظام قانوني إسلامي في تركيا الحديثة، ولكن إرساء نموذج معتدل من العلمانية التركية في الداخل، وتبني سياسة أكثر نشاطًا في الخارج، ولاسيما في مجال الوساطة لحل النزاعات.

في هذا النموذج من العثمانية الجديدة، تركز أنقرة على تدعيم مصادر قوتها الناعمة بتعظيم نفوذها السياسي والاقتصادي والدبلوماسي والثقافي، وخصوصًا في المناطق التي كانت تابعة تاريخيًا للإمبراطورية العثمانية، وكذلك في المناطق الأخرى، حيث لتركيا مصالح إستراتيجية.

وهذه السياسة التي يتبناها حزب العدالة والتنمية منذ وصوله إلى السلطة تقوم على مبدأ "العمق الإستراتيجي" الذي أرساه وزير الخارجية، أحمد داود أوغلو، والمرتبط بـ"تصفير المشكلات مع الجيران"، مما

يسمح لتركيا باستعادة دورها التاريخي في محيطها الإقليمي، والذي أهمل بسبب المبالغة في الاهتمام بتعزيز العلاقات مع الغرب، والأهم أن ذلك النشاط لتركيا في نطاقها المحيط يسمح لها بتعزيز مكاسبها التجارية، وذلك مع تنامي اقتصادها، وزيادة قدرتها التصديرية، حيث تضاعفت الصادرات التركية إلى دول المنطقة، خلال فترة حكم حزب العدالة والتنمية.

ومع الإشارة كذلك إلى أن العثمانية الجديدة لا ترى حرجًا في الاعتراف بالتعددية الثقافية، مما يساعد على استيعاب التعدد الإثني في البلاد. وعلى ذلك، وبخلاف المعسكر الكمالي القومي، لا ترى العثمانية الجديدة تهديدًا رئيسًا في الاعتراف بالحقوق الثقافية للأكراد، ماداموا على الولاء للدولة، بل إنه يمكن استيعاب مطامحهم في إطار الهوية المسلمة التي تجمع جُل العرقيات داخل البلاد.

وأخيرًا، فإن البعد الثالث من العثمانية الجديدة يتمثل في هدفها عدم التواصل فقط مع العالم الإسلامي، كما يعتقد البعض، وإنما أيضًا الحفاظ على العلاقات المميزة مع الغرب، حيث يسعى قادة حزب العدالة والتنمية إلى بناء علاقات مميزة مع الدول الإسلامية لاستكمال دائرة العلاقات الخارجية، ولكن ليس كبديل عن العلاقات مع الغرب.

ثانيا–الكمالية: تلك الرؤية التي يتبناها العلمانيون في تركيا، والتي ارتبطت بمؤسس الجمهورية في البلاد، تختلف بصورة واضحة عن توجه العثمانية الجديدة. ففي حين أن

العثمانية تفضل تبني سياسة إقليمية طموح في منطقة الشرق الأوسط وما وراءها، فإن الكمالية لا تفضل الانخراط في العالم العربي. وفي حين تحبذ العثمانية الجديدة التعددية الثقافية، ونسخة أكثر اعتدالًا من العلمانية، فإن الكمالية تفضل اتخاذ تدابير علمانية عسكرية ضد السياسات الإسلامية وفي التعامل مع القضية الكردية. وفي حين تحبذ العثمانية الجديدة إقامة علاقات عضوية مع الاتحاد الأوروبي وعلاقات جيدة مع واشنطن، فإن الكمالية في الواقع أكثر استياءً من الاتحاد الأوروبي وواشنطن.

ويلاحظ في هذا الصدد أنه خلال الأعوام الأولى لحكم حزب العدالة والتنمية، وافق على اتخاذ عدد من الخطوات القانونية في سبيل الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، وهي الخطوات التي لم تتخذها حتى الحكومات العلمانية التي حكمت تركيا من قبل، وكان الهدف هو الرد على المخاوف الداخلية

من الحكم الإسلامي، وتأكيد التوجه الديمقراطي المقارب للغرب لحزب العدالة والتنمية، ولكن ذلك لم يساعد على معالجة مخاوف الكماليين الذين رأوا في سياسته تكتيكًا لأجل الاستفادة من الإصلاحات اللازمة للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، في سبيل إضعاف نفوذ المؤسسة العسكرية في الحياة المدنية، والتي تنظر إليها القوى العلمانية، باعتبارها الحامي لقيم الجمهورية العلمانية التي أسسها كمال أتاتورك، وهو ما كان سببًا في تغير موقف الكماليين بشأن الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، والامتعاض من شروطه المتعلقة بتحقيق السيادة المدنية على المؤسسة العسكرية، والامتعاض كذلك من واشنطن بسبب ثنائها على نموذج الإسلام المعتدل الذي يقدمه حزب العدالة والتنمية في الحكم.

ثالثا- الديغولية التركية: والتي يمكن تسميتها بالطريق الثالث داخل تركيا، وهي آخر الرؤى الإستراتيجية التركية تطورًا، وفيها تتلاقى العثمانية الجديدة والكمالية. فعلى الرغم من الخلافات بين الرؤيتين السابق الإشارة إليهما، فإنهما معًا لديهما شعور قوي بالوطنية والانتماء للدولة التركية. فلا تشكك العثمانية الجديدة ولا ترفض الإنجازات التي حققتها الجمهورية الحديثة، وهي تلتقي مع التوجه الكمالي في الإعلاء من مصالح تركيا القومية، والنظر إلى بلدهم كدولة مركزية في المنطقة، بل وفي العالم، الأمر الذي يدفع بالساسة الأتراك إلى تعظيم مكانة البلاد الدولية على النحو الذي اتخذه الرئيس الفرنسي شارل ديغول في الستينيات، بما يعني أن تركيا قد تبحث في تعظيم مصادر قوتها الذاتية، وتوسيع دائرة علاقاتها الخارجية، بل إنها قد تفكر في الاستقلال عن الهيكل العسكري لحلف الناتو، وذلك كما فعلت فرنسا تحت حكم ديغول، ولكن من دون أن يعني ذلك الانفصال التام عن المنظمة.

وعلى ذلك، فإن تحليل سياسات تركيا في الدوائر الغربية، خاصة في الولايات المتحدة، والذي يركز على أسباب التوتر والخلاف بين القوى الإسلامية والعلمانية، تحليل يفتقر إلى العمق، ويتغافل عن كون المصلحة الإستراتيجية لتركيا هي القوة الدافعة الحقيقية في توجيه سياسة البلاد الخارجية.

2 - المصالح الوطنية التركية، حيث تشكل الدول العربية سوقًا ممتازة للسلع

التركيـة التـي تحظـى في المنطقـة بتنافسـية لا تحظى بهـا بالـضرورة في السـوق الأوروبية. ثانيًـا، تشكـل المنطقـة العربية، بـما تملكه من احتياطيـات للطاقـة، عامـل جـذب وأهميـة اسـتثنائية لتركيـا، التـي يتزايـد الطلـب فيها عـلى النفـط والغـاز لسـببين أساسـيين، همـا تعاظـم قـدرات الاقتصاد التركـي، وطموح تركيـا لكي تصبح معبرًا لإمدادات الطاقة إلى أوروبا بما يعزز وضعيتها الإستراتيجية.

3 – المصالـح الأمنيـة التركية، لأن لعب دور إقليمـي في المنطقـة يعنـي المشاركـة في تحديد الأجندة الإقليمية، والوصول بخطوط الدفاعـات التركيـة إلى أبعد نطـاق ممكن من الأراضي التركيـة، التي كانـت تاريخيًّا ضحية لعمليات إرهابية، سـواء على خلفية سياسـية مثـل المشكلة الكرديـة أو المشكلـة الأرمنية، أو عـلى خلفيـة أيديولوجيـة مثـل عمليـات الجماعـات الدينيـة المتشـددة التـي تنشـط في دول جوارهـا الجغرافي. رابعًـا، يؤدي الدور الإقليمـي المتزايـد في المنطقة إلى تحسـين كبير في صورة تركيا لدى أوروبا، ويرفع رصيدها لدى الاتحـاد الأوروبي الذي يتعنت في قبولها عضوًا بسـبب الاعتبـارات الثقافية والدينية، باعتبارهـا صـمام الأمـان المتقـدم عـلى تخوم الـشرق الأوسـط المجـاور جغرافيًّـا للاتحاد الأوروبي.

وحـري بالذكـر هنـا أن الـدور التركـي واجهـه العديد مـن الصعوبات، مـن أهمها: حـدود القـدرات الذاتية، وصعوبـة الحفاظ عـلى الصياغـات والمعـادلات التوازنيـة عـلى كافـة المسـتويات الداخليـة والإقليمية والدولية بشكـل متزامن، واعتماد العديد من هذه الصياغات التوفيقية على تعاون الفاعلين المؤثريـن عـلى المسـتويات كافـة. ومثلـت الثـورات العربيـة مناسـبة جديـدة لإعـادة اسـتحضار هـذه الإشـكاليات والجـدالات المحيطة بالدور التركي.

ثانيًـا: محـددات الموقف التركي من ثورات الربيع العربي:

عـلى إثـر انـدلاع ثـورات الربيـع العربي ارتأت الحكومة التركية أن تحقيق الاسـتقرار في الظـروف الراهنة غـير ممكن إلا من خلال دعـم الإصلاحـات الديمقراطيـة. ويفـسر الخطاب الرسـمي اختلاف الآليـات التركية مـن حالة لأخـرى، حسـب تقديـرات تركيا لطبيعـة كل حالـة، ومتطلبـات الموازنـة بـين الحريـة والأمن/ الاسـتقرار فيهـا، على ضوء

اعتبر وزير الخارجية التركي أحمد داود أوغلو «التسونامي العربي» الذي ضرب أنظمة الحكم في المنطقة، بمثابة «تدفق طبيعي للتاريخ» وحدث «عفوي» و«ضروري» جاء متأخرًا..»

طبيعة التكوين الإثني للمجتمعات المختلفة، ودرجة استجابة قيادات النظم المعنية، ودوافع الأطراف الخارجية من التدخل، وتقدير حدود إمكانيات تركيا وقدراتها في كل حالة. (12)

وبالتالي يمكن القول إن مواقف تركيا من الثورات العربية قد مر بأربع مراحل مختلفة هي :(13)

أولًا: مرحلة التحرك الحذر أحادي الجانب:

- بالترحيب بثورات الربيع العربي وخيارات الإصلاح السياسي والليبرالي.

- والحذر حيال تقديم دعم واضح وصريح، لأن المصالح الاقتصادية التركية الهامة بالمنطقة كانت معرضة للخطر، ولاسيما في ليبيا.

- التردد في قبول الضغوط الدولية لتغيير النظام، والانتقاد الهادئ لحلف الناتو في المراحل الأولى للثورة الليبية.

ثانيًا: مرحلة المشاركة المترددة:

- المشاركة بطريقة مترددة في تدخل الناتو في ليبيا تحت ضغط دولي متنام، ومخاطر خسارة دعم دول الربيع العربي.

- امتناع تركيا عن القيام بدور فاعل في ليبيا لافتراضها عامةً موقفًا سلبيًّا حاصلًا في ليبيا.

- اتبعت تركيا سياسة استباقية زائدة في سوريا، لكن من خلال الضغط على النظام السوري في البداية لكي يقدم تنازلات.

- ثم تحوَّل الانتباه التركي عن الربيع العربي إلى الداخل التركي حيث السباق للانتخابات التشريعية لعام2011.

ثالثًا: السياسة الاستباقية الأحادية:

- انعكست المرحلة الجديدة للسياسة الخارجية التركية الأكثر نشاطًا على إظهار حزب العدالة والتنمية ثقة عالية بعد الانتخابات التشريعية.

- حاولت تركيا كسب مركز الصدارة في الربيع العربي من خلال توجيه الانتقاد القوي لإسرائيل، ولاسيما في علاقتها بتقرير منشور عن الأمم المتحدة والمنحاز لإسرائيل في أزمة القافلة التركية.

- مناصرة القضية الفلسطينية كوسيلة للحفاظ على أهمية تركيا في العالم العربي.

- زيارة مصر وزيادة وتيرة الانتقاد العلني لنظام بشار الأسد.

رابعًا: مرحلة العودة لانتهاج مزيد من الحذر:

- بنهاية العام الأول لاندلاع ثورات الربيع العربي اتجهت تركيا عائدة إلى اتباع الحذر والهدوء بشكل أكبر.

– أفرزت التكلفة الاقتصادية لما اتبعته تركيا تجاه سوريا رد فعل عنيف من النظام السوري.

– هناك حالة من عدم اليقين تجاه الحالة السورية لأن نتائج الصراع الدائر بين النظام السوري والمعارضة لا تزال غير محسومة بعد.

– توافق التحرك التركي مع ما يتخذه الاتحاد الأوروبي من عقوبات على النظام السوري، وقبول مبادرات من الناتو تستهدف إيران.

– ورغم أن العلاقات مع الولايات المتحدة ظلت على مسارها الصحيح، إلا أن مسار العلاقة مع الاتحاد الأوروبي وبخاصة فرنسا ليست كذلك.

– تعكس سياسة الحذر إدراكًا محزنًا لدى بعض دوائر صنع السياسة الخارجية التركية والتي فيما يبدو ورطت نفسها في سياسات المنطقة بشكل مغالٍ فيه

وباستقراء طبيعة المقاربة التركية إزاء ثورات الربيع العربي تكشف أنها تأسست على فرضيتين أساسيتين مرتبطتين ببعضهما البعض. أولها أن تطورات الشرق الأوسط تشير إلى أنه لا مفر من التغيير بما يدفع إلى التكيف مع هذا التغيير وليس مقاومته، وثانيهما، أن التكيف التركي مع هذه الأحداث بالصورة الملائمة من شأنه أن يعظم مصالح تركيا في المنطقة على الصعيد السياسي والاقتصادي والأمني.

وعلى هذا الأساس يمكن رصد أبرز محددات المواقف التركية من ثورات "الربيع العربي"، وذلك على النحو التالي:

1 – المحدد السياسي:

اعتبر وزير الخارجية التركي أحمد داود أوغلو "التسونامي العربي" الذي ضرب أنظمة الحكم في المنطقة، بمثابة "تدفق طبيعي للتاريخ" وحدث "عفوي" و"ضروري" جاء متأخرًا، حيث كان ينبغي أن يحدث في الثمانينات والتسعينيات من القرن الماضي. واعتبر داود أوغلو ما يجري في العالم العربي "مسارًا طبيعيًّا للأمور"، وأن التغييرات التي تشهدها دول الشرق الأوسط ناتجة عن ضرورة اجتماعية، مشددًا على وجوب ابتعاد الزعماء العرب عن الوقوف أمام رياح التغيير (14)

وقد مثلت هذه الرؤية منطلقًا أساسيًّا لصياغة مبادئ السياسة الخارجية التركية في تعاطيها مع هذه الثورات العربية، بحيث تجسدت في : (15)

أ) احترام إرادة الشعوب ورغبتهم في التغيير والديمقراطية والحرية.

ب) الحفاظ على استقرار وأمن الدول، وضرورة أن يتم التغيير بشكل سلمي، فالأمن والحرية ليسا بديلين، ولابد من كليهما معًا.

ج) رفض التدخل العسكري الأجنبي في الدول العربية، تجنبًا لتكرار مأساة العراق وأفغانستان وتعرض البلاد العربية لخطر الاحتلال أو التقسيم.

د) تقديم العون والدعم للتحولات الداخلية حسب الظروف الداخلية الخاصة بكل دولة.

هـ) رعاية المصالح التركية الوطنية العليا، وفي مقدمتها الاستثمارات والمصالح الاقتصادية والحفاظ على أرواح وممتلكات الرعايا الأتراك.

و) الاستناد إلى الشرعية الدولية والتحرك في إطار القوانين الدولية وقرارات الأمم المتحدة.

ز) عدم توجيه السلاح التركي إلى أي شعب عربي واقتصار الدور التركي على المهام الإنسانية غير القتالية والقيام بأعمال الإغاثة.

ح) مراعاة خصوصية كل دولة وظروفها ووضعها الداخلي وعلاقاتها الخارجية ومصالح تركيا المتشابكة معها.

وعلى الرغم من المخاوف التركية من أن تفضي أحداث المنطقة لتراجع علاقاتها مع الدول العربية، إلا أن استرجاع خبرة ما بعد سقوط الاتحاد السوفيتي -بما مثله من مخاطر تراجع أهمية تركيا الإستراتيجية بالنسبة للتحالف الغربي، وما شكله من فرص وقدرة أكبر على الحركة في دول وسط آسيا وظهور تركيا باعتبارها تمثل نموذجًا لدول العالم الإسلامي- قد دفع بضرورة إعادة تكيف الدور التركي في المنطقة سعيًا لاستغلال الفرص التي يمكن أن يشكلها "الربيع العربي"، خصوصًا بعد أن أكدت الثورات العربية أهمية تركيا "الدور" و"النموذج" بالنسبة لدول المنطقة.

وفي هذا الإطار اعتبرت اتجاهات عريضة في بعض الأدبيات التركية أن "الربيع العربي" من شأنه أن يسهم في تعزيز قدرة تركيا على وضع إستراتيجية "العثمانية الجديدة" موضع التطبيق، بحيث تتكامل تركيا بصورة أكبر وأعمق مع الدول العربية التي خضعت لسيطرة ونفوذ الإمبراطورية العثمانية. وترى هذه الآراء أن "العثمانية الجديدة" تقوم في مرحلة ما بعد "الربيع العربي" على ركيزتين أساسيتين : (16)

أُولاهما، أن تركيا لا تسعى لاستغلال أحداث المنطقة لمحاولة السيطرة على المجتمعات والأنظمة السياسية العربية الجديدة، وإنما تسعى لدعم عملية التحول الديمقراطي في الدول العربية وتعميق الفهم العربي لمفهوم العلمانية. وفي هذا الإطار شهدت المنطقة العربية وتركيا زيادة ملحوظة في الندوات العلمية والمؤتمرات الصحفية واللقاءات المشتركة بين الباحثين العرب والأتراك حول سبل الاستفادة من الخبرة التركية في مجال التحول الديمقراطي، والأدوات اللازمة لتعميق التفاهم العربي

يمكن القول، إن المحددات السياسية لطبيعة الدور التركي في المنطقة ظلت حاكمة للأنماط المتغيرة للسياسة الخارجية إزاء الثورات العربية ووفقًا لخصوصية كل حالة، وفي هذا الإطار بدا جليًا خفوت الموقف التركي حيال الوضع في كل من البحرين واليمن..»

التركي على المستويات السياسية والثقافية والاقتصادية.

ثانيهما، التركيز على الدبلوماسية والقوة الناعمة Soft Power من أجل تعميق التعاون الاقتصادي والدبلوماسي ومضاعفة نفوذ تركيا الثقافي، بما يضمن مصالح تركيا في أن تتحول إلى قوة إقليمية كبرى

وعلى الرغم من أن التغيرات في منطقة الشرق الأوسط كان لها الكثير من التداعيات على القدرة التركية على تطبيق إستراتيجية "Zero Problems"، فقد رأى الكثيرون من الاتجاهات التركية أنه من المرجح أن تزداد أهمية الدور التركي في المنطقة إذا ما تم الاتفاق على توثيق العلاقات مع النظام المصري الجديد، وطرح تركيا باعتبارها تقدم نموذجًا ملهمًا يمكن لدول "الربيع العربي" الاستفادة منه في هذه المرحلة.

إن مواقف تركيا حيال ثورات «الربيع العربي» تأثرت بمصالح تركيا الاقتصادية في المنطقة التي شهدت تطورات مهمة بفعل فاعلية إستراتيجية تركيا في «البحث عن أسواق جديدة» وازدهار سياسة جعل التصدير بديلًا عن أية «برامج أيديولوجية»،

بناء على ذلك فقد وضح أن الجدل الدائر في أنقرة حول تأثيرات "الربيع العربي" في الاستثمارات التركية المتنوعة في المنطقة قد دفعت إلى تبني تصور للتعامل مع الربيع العربي على ثلاثة مستويات:

(1) استغلال الحدث لتوثيق علاقات تركيا الدولية: وذلك بمحاولة إعادة تأكيد محورية الدور التركي لكل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، وذلك من خلال إعادة توظيف الدور التركي في خدمة الاستقرار الإقليمي في المرحلة الجديدة، مستغلة في ذلك نفوذها السياسي وقوتها الناعمة وتشعب علاقاتها الاقتصادية مع دول المنطقة، وفي هذا الإطار تجلى تزايد التقارب التركي-الأمريكي في ضوء التنسيق المشترك حيال التعامل مع الملف السوري، وإزاء طرق استيعاب التيارات الإسلامية التي تصاعد حضورها في المشهد السياسي العربي.

(ب) دعم العلاقات مع أنظمة الحكم الجديدة: فقد سعت تركيا لإنهاء حالة التوتر المكتوم أو عدم الأريحية التي وسمت علاقاتها بالنظام المصري السابق، من خلال الوقوف إلى جانب المتظاهرين المصريين هذا من جانب، ومن جانب آخر من خلال العمل على توثيق العلاقات في أبعادها المختلفة مع مصر ما بعد 25 يناير، وصولًا إلى التعاون العسكري والأمني، ولاسيما أن ثمة رؤية تركية بأن أي تقارب مصري -تركي سيكون من شأنه أن يعيد ترتيبات الأمن الإقليمي ويعيد تشكيل خريطة التحالفات الإقليمية في المنطقة.

وفيما يتعلق بالملف الليبي، فقد كان لتخلي تركيا عن تحالفها الوثيق مع نظام القذافي،

ودبلوماسيتها النشطة حيال ليبيا في مرحلة ما بعد سقوط "نظام العقيد" دور كبير في تسهيل مهمة عقد شركات سياسية واتفاقات اقتصادية كبيرة مع النظام الليبي الجديد.

ويأتي كذلك في هذا الإطار التخلي عن مساندة نظام بشار الأسد في سوريا رغم العلاقات الشخصية الوثيقة التي ربطت أوردغان بالأسد، ورغم تشعب العلاقات السياسية والاقتصادية مع "النظام البعثي"، وذلك بعدما توصلت أنقرة لقناعة بأن الأسد لن يقدم على إجراء إصلاحات جذرية تنقذ نظامه وتدفع سوريا نحو التحول الديمقراطي، استجابة لتطلعات الشعب السوري، الذي بدا أنه أكثر إصرارًا على دفع كلفة هذا التحول، بما جعل تركيا من جهتها تركز على توثيق علاقاتها مع شركاء مرحلة ما بعد الأسد.

(ج) تعميق العلاقات مع التيارات الإسلامية: اتضح من رصد التحركات التركية في المنطقة خلال مرحلة ما بعد الثروات أن هناك تركيزًا تركيًّا على دعم حركة الإخوان المسلمين وبقية التيارات الإسلامية التي نشطت على الساحة السياسية بعد الثورات العربية، وذلك عبر تشجيعهم على العمل السياسي وفق منهج يتسم نسبيًّا بالبراغماتية من خلال الاستفادة من الاستشارات واللقاءات السياسية التي عقدتها تركيا مع الكثير من هذه التيارات.

وفي هذا الإطار نشط عدد من أعضاء حزب العدالة والتنمية التركي في عدد من الساحات العربية من أجل تقديم دعوات

لعدد من أعضاء التيارات والأحزاب ذات التوجهات الإسلامية لزيارة أنقرة للاستفادة من تجربة إسلاميي تركيا، التي تفيد بأن تدخل الدولة في حياة المواطنين من خلال المبادئ الإسلامية مسألة تخطاها الزمن. كما عقدت ندوات ومؤتمرات مشتركة في عدد من الدول العربية كان أغلب المشاركين فيها من التيارات الإسلامية.

وقد تجلت إستراتيجية تركيا في دعم تجربة مشاركة الإسلاميين في العمل السياسي العربي، في حديث أردوغان -في أثناء زيارته لكل من مصر وليبيا وتونس- عن العلمانية التركية، حين أشار إلى أن العلمانية لا تختلف أو تتناقض مع الهوية الإسلامية، وقد جلب عليه عاصفة من الانتقادات من التيارات الإسلامية نفسها. وفي هذا الإطار شنت سوريا من جهتها أيضًا حملة ضارية على الحكومة التركية بسبب دعمها لحركة الإخوان المسلمين السورية، مشيرة إلى أن تركيا تسعى لإعادة الهيمنة على المنطقة عبر إستراتيجية "العثمانية الجديدة".

لعبت العوامل الأمنية دورًا أساسيًا في تحديد المقاربة التركية حيال الثورات العربية، حيث انطلقت تركيا من قناعة مؤداها أن استمرار حالة الاحتجاجات والثورات قد تؤثر في مستقبل استثماراتها السياسية والاقتصادية في المنطقة، بما قد يخدم المصالح والسياسات الإسرائيلية.

ويمكن القول، إن المحددات السياسية لطبيعة الدور التركي في المنطقة ظلت حاكمة للأنماط المتغيرة للسياسة الخارجية إزاء الثورات العربية ووفقًا لخصوصية كل حالة، وفي هذا الإطار بدا جليًّا خفوت الموقف التركي حيال الوضع في كل من البحرين واليمن، حيث ارتبطت التوجهات التركية بالحرص التركي على العلاقات السياسية مع دول مجلس التعاون الخليجي، بحيث جعل المقاربة التركية حيال الملفين تقوم على ضرورة إنهاء الأزمات الداخلية في الدولتين وإنهاء الانقسامات المجتمعية عبر الأدوات السلمية، بالترافق مع رفض التدخلات الخارجية، خصوصًا الإيرانية منها لما لها من تأثير وتداعيات سلبية على عملية التغيير السلمي والمتدرج الذي راعته دول الخليج في الحالتين.

2 - المحدد الاقتصادي:

تخوفت تركيا من أن تتأثر استثماراتها الضخمة في المنطقة بالتغيرات التي تشهدها الدول العربية، وقد اعتبرت أن المشكلات السياسية والأمنية في المنطقة من شأنها أن تفضي لمشكلات اقتصادية قد تقلص من حجم الصادرات التركية لدول المنطقة، الأمر الذي قد يسفر عن زيادة الأعباء المالية التي قد تؤثر سلبًا في معدلات نمو الاقتصاد التركي.

كما تخوفت تركيا من التداعيات الاقتصادية للثورات العربية، ولاسيما ما يتعلق باتفاقيات التجارة الحرة التي أبرمتها مع عدد من الدول العربية، ومنها الاتفاقية

إن استمرارية الدور التركي وتطوره في المستقبل مرهون بالعوامل الحاكمة له والضغوط التي تواجهه وكيفية معالجتها له، ولاسيما مع صعوبة الحفاظ على الصيغ التوافقية التي تطرحها حكومة العدالة والتنمية بين سعيها لتحقيق مصالحها الوطنية من جهة، ودورها كحليف للولايات المتحدة والغرب من جهة ثانية، والترويج لدورها كفاعل إقليمي يسعى إلى تحقيق الاستقرار ومصالح المنطقة ككل من جهة ثالثة..»

الموقعة مع كل من مصر وليبيا، وكذلك اتفاق إقامة منطقة مشتركة بين لبنان وسوريا والأردن وتركيا، وهي الاتفاقية التي علقت بعد ذلك بسبب الموقف التركي من الأحداث في سوريا(17).

وتخوفت تركيا كذلك من ارتفاع أسعار النفط عالميًّا بسبب أحداث المنطقة الملتهبة، لما لذلك من تأثيرات في ارتفاع معدل العجز في الميزان التجاري، بالنظر لاعتماد تركيا على استيراد أكثر من 90 في المئة من احتياجاتها من الخارج. وتكشف المقارنة بين حجم الصادرات والواردات التركية عن تضاعف حجم العجز في ميزان التجارة الخارجية من 505 مليار دولار في أبريل 2010 إلى 9 مليار دولار في أبريل 2011 .

هذا في وقت يعاني فيه الاقتصاد التركي من صعوبات بسبب ارتفاع الطفرة الاستهلاكية المدفوعة بالائتمان لذروتها، وتجاوز العجز في الحساب الجاري نسبة 10 في المئة، وهو وضع كان محددًا رئيسًا في أن يتوقع صندوق النقد الدولي انخفاض نسبة النمو الاقتصادي إلى 2.2 في المئة خلال عام 2012(18).

وعلى الرغم من الحذر الذي أبدته تركيا في التعامل مع أحداث المنطقة، غير أنه كان من الواضح أن مواقفها من الثورة المصرية قد ساهمت في تعطيل توقيع اتفاقية التجارة الحرة مع دول الخليج وذلك بسبب طلب الأخيرة توقيع الاتفاقية من دون إبداء أي أسباب، وهي اتفاقية كان من المقرر توقيعها في ديسمبر 2011.

كما ساهمت الأحداث التي شهدتها دول "الربيع العربي" في تراجع إجمالي صادرات تركيا إليها بنسبة 13 في المئة. ففي حين كان نصيب مصر وسوريا وليبيا وتونس واليمن 6.48 في المئة من إجمالي الصادرات الخارجية التركية في عام 2010، تراجعت هذه النسبة إلى 4.74 في المئة نتيجة أحداث ثورات الربيع العربي. ووفقًا لإحصائيات مجلس المصدرين الأتراك، فإنه خلال عام 2010 تم تصدير منتجات تركية إلى مصر بقيمة مليارين و323 مليون دولار وإلى سوريا بقيمة مليار و852 مليون دولار وإلى ليبيا بقيمة مليارين و7

إن استمرارية الدور التركي وتطوره في المستقبل مرهون بالعوامل الحاكمة له والضغوط التي تواجهه وكيفية معالجتها له، ولاسيما مع صعوبة الحفاظ على الصيغ التوافقية التي تطرحها حكومة العدالة والتنمية بين سعيها لتحقيق مصالحها الوطنية من جهة، ودورها كحليف للولايات المتحدة والغرب من جهة ثانية، والترويج لدورها كفاعل إقليمي يسعى إلى تحقيق الاستقرار ومصالح المنطقة ككل من جهة ثالثة..»

ملايين دولار وإلى تونس بقيمة 751 مليون دولار وإلى اليمن بقيمة 338 مليون دولار. هذا فيما تراجع إجمالي الصادرات التركية خلال عام 2011 إلى هذه الدول العربية الخمس من 7 مليارات و272.5 مليون إلى 6 مليارات و323 مليون دولار.

وقد عكست زيارة رئيس الوزراء التركي إلى دول الربيع العربي على رأس وفد وزاري عالي المستوى وبرفقة 280 من رجال الأعمال الأهمية الاقتصادية لعلاقات تركيا مع الدول العربية، حيث حرص على تأكيد استعداد تركيا للمساهمة في إعادة أعمار دول "الربيع العربي" وإمداد هذه الدول بخدمات الاتصالات، والمشاركة في قطاع التشييد والبناء، كما أُعلن عن الرغبة التركية في مضاعفة الاستثمارات التركية في مصر، بما يوفر فرص عمل أكبر أمام العمالة المصرية التي يوجد منها بالفعل قرابة 75 ألف مصري يعملون في الشركات التركية بمصر.

وفي هذا الإطار تشير التقديرات التركية إلى احتمال تزايد استثمارات تركيا في مصر من 1.5 مليار دولار إلى 5 مليارات خلال العامين المقبلين وأن تزيد المبادلات التجارية من 3.5 مليار دولار إلى 5 مليارات دولار قبل نهاية عام 2012 وإلى 10 مليارات دولار بحلول عام 2015، وهو أمر من شأن تحققه أن يزيد من الروابط السياسية والاقتصادية بين البلدين، وقد يدفع بتحقق نبوءة رئيس الوزراء رجب طيب أردوغان بأن تكون أنقرة مفتاح القاهرة إلى أوروبا وأن تكون القاهرة مفتاح أنقرة إلى أفريقيا .(19)

وقد أبرم رجال الأعمال الأتراك خلال زيارتهم لمصر برفقة رئيس الوزراء التركي، اتفاقيات تجارية تقدر بـ850 مليون جنيه، كما ازداد إقبال رجال الأعمال الأتراك على الاستثمار في كل من مصر وتونس باعتبار أنهما الدولتان اللتان شهدتا استقرارًا نسبيًّا، وهو ما أدى إلى ارتفاع قيمة الصادرات التركية إلى مصر خلال عام 2011 بنسبة 23 في المئة وفي تونس بنسبة 12.3 في المئة مقارنة بعام 2010. هذا في الوقت الذي تراجع فيه حجم الصادرات التركية إلى ليبيا بنسبة 63 في المئة وإلى اليمن بنسبة 15 في المئة وإلى سوريا بنسبة 14 في المئة مقارنة بعام 2010 بسبب الأحداث في هذه الدول.

وقد أسهمت المجهودات التركية بدعم العلاقات مع ليبيا بعد هدوء الأحداث نسبيًّا في زيادة الصادرات التركية إلى ليبيا بمقدار 139 في المئة خلال شهر ديسمبر 2011 مقارنة بشهر نوفمبر من العام ذاته. هذه التطورات الإيجابية من المتوقع أن تستمر خلال الفترة المقبلة، ولاسيما بعد إعلان الحكومة الليبية أنها ستقدم فرص استثمارية بقيمة 100 مليار دولار للشركات التركية، كما أُعلن عن منح الشركات التركية استثمارات في قطاع التشييد والبناء وصلت قيمتها إلى 15 مليار دولار. وتسعى تركيا في هذا الإطار إلى أن تتضاعف الصادرات التركية لكل من مصر وليبيا، من خلال الإسراع في استكمال خط "RORO" الملاحي بين مينائي مرسين التركي، والإسكندرية المصري، والذي سيجعل من مدينة الإسكندرية بوابة تركيا إلى الدول العربية وأفريقيا .

ويمكن القول إن مواقف تركيا حيال ثورات "الربيع العربي" تأثرت بمصالح تركيا الاقتصادية في المنطقة التي شهدت تطورات مهمة بفعل فاعلية إستراتيجية تركيا في "البحث عن أسواق جديدة" وازدهار سياسة جعل التصدير بديلًا عن أية "برامج أيديولوجية"، وذلك فيما أطلق عليه "السياسات التجارية" الجديدة لأنقرة. وقد انعكس ذلك في مواقف تركيا المتغيرة من "ثورات الربيع العربي"، حيث ساندت مبكرًا كلًّا من الثورة المصرية والتونسية، وذلك بسبب انخفاض حجم الاستثمارات التركية في الدولتين مقارنة بليبيا على سبيل المثال. ففي ليبيا وحدها يوجد زهاء 25 ألف مواطن تركي، وتقدر الاستثمارات التركية

فيها بزهاء 15 مليار دولار. كما يشكل السوق الليبي السوق الثاني للمتعاقدين الأتراك في الخارج بعد روسيا، ويوجد في ليبيا زهاء 120 شركة تركية. ووصل التبادل التجاري بين الدولتين في عام 2010 إلى 9.8 مليارات دولار.

3 – المحدد الأمني:

لعبت المحددات الأمنية دورًا في تشكيل معالم السياسة الخارجية التركية في الفترة السابقة وفي وصول حزب العدالة والتنمية، غير أن قادة الحزب صاغوا مفهومًا مغايرًا للأمن التركي، ينطلق من أن الجوار الإقليمي ليس بالضرورة مصدرًا لتهديدات الأمن القومي التركي، وإنما قد يكون التعاون المشترك مع دول الجوار سبيل التعامل مع كافة التهديدات التي يمكن أن تؤثر في سلامة الأمن والاستقرار التركيين.

وقد لعبت العوامل الأمنية دورًا أساسيًّا في تحديد المقاربة التركية حيال الثورات العربية، حيث انطلقت تركيا من قناعة مؤداها أن استمرار حالة الاحتجاجات والثورات قد تؤثر في مستقبل استثماراتها السياسية والاقتصادية في المنطقة، بما قد يخدم المصالح والسياسات الإسرائيلية، ويرفع من التكلفة الأمنية لانخراط تركيا في تفاعلات منطقة الشرق الأوسط .(20)

وقد تأسست هذه القناعة بناء على الخبرة التركية من حرب العراق في 1990– 1991، حيث الخسائر الاقتصادية الضخمة والتداعيات الأمنية التي قضت مضاجع الأتراك ومازالت بسبب تشكل إقليم شمال العراق، وتزايد هجمات حزب العمال الكردستاني ضد تركيا انطلاقًا من الأراضي العراقية، هذا فضلًا عن تزايد الدور الإيراني في العراق، بما ضاعف من التحديات الأمنية والسياسية بالنسبة لأنقرة.

ارتبط بذلك أيضًا أن "النموذج التعاوني" الذي نادت به أنقرة للتعامل مع المشكلات الأمنية والتهديدات التي تواجهها المنطق، لم يعد يجدي نفعًا في ظل تضرر العلاقات التركية–السورية بفعل الثورة السورية، ومن قبلها ما شهدته العلاقات مع إسرائيل من توترات بسبب أزمة أسطول الحرية. هذا فضلًا عن تضرر العلاقة مع طهران بفعل إقدام أنقرة على نشر صواريخ الدرع الصاروخي على أراضيها. هذا بالإضافة إلى الصراع بين طهران وأنقرة للتأثير في مجريات الأحداث الدائرة على الأراضي السورية، ففيما تدعم إيران النظام البعثي، فإن أنقرة تدعم المعارضة سواء في شقها السياسي أو العسكري (الجيش السوري الحر).

على هذا الأساس أوضحت ثورات "الربيع العربي" أن المحدد الأمني مازال يشكل ضلعًا رئيسًا في تشكيل السياسة الخارجية التركية، الأمر الذي أفضى إلى تشكل مواقف تركية متباينة حيال الثورات الشعبية التي شهدتها المنطقة العربية مؤخرًا، ففيما يتعلق بسوريا باعتبارها الدولة الأقرب إلى تركيا وتربطها معها حدود تمتد إلى زهاء 877 كم، فقد ارتبط حرص تركيا على استقرار سوريا بالتخوفات التركية من تداعيات الأزمة السورية بملفاتها السياسية

والاجتماعية وبشقيها العلوي والكردي على الوضع الداخلي في تركيا، والخشية من احتمالات انتقال الأزمة إلى حدودها الجنوبية إذا ما خرج الوضع الأمني عن السيطرة، أو تطور إلى مواجهة عسكرية بين القوى الغربية وسوريا كما حدث في ليبيا.

وفيما يتعلق بالوضع في كل من البحرين واليمن، فقد برز المحدد الأمني في تشكيل السلوك التركي، الذي بدت عليه ثمة تخوفات من تحول الأزمة إلى صراع طائفي ومذهبي يكون له امتدادات إقليمية، ولاسيما في ظل اشتداد المواجهة الإعلامية والسياسية والدبلوماسية بين العديد من دول الخليج من جانب وإيران من جانب آخر.

ومع أن أنقرة أوضحت الكثير من أدبيات سياساتها الخارجية وتصريحات مسؤوليها برفضها لإستراتيجية المحاور، غير أن المحددات الأمنية أيضًا وقفت وراء الحركة الدبلوماسية والسياسية التركية النشطة حيال القاهرة في مرحلة ما بعد ثورة 25 يناير، من أجل تأسيس محور "القاهرة–أنقرة"، وذلك بهدف مواجهة التحديات السياسية والأمنية التي تحيط بالمنطقة.

ثالثا: تداعيات الربيع العربي على تركيا:

أثرت التطورات التي تشهدها المنطقة في الدور التركي، سياسيًّا واقتصاديًّا وعسكريًّا:

1 – من الناحية السياسية، أدت الثورات العربية إلى إعادة استدعاء الدور التركي كنموذج، مع تجدد الجدل حول كيفية ومدى الاستفادة من الخبرة التركية. ويظهر هذا الجدل بشكل خاص فيما يتعلق بتنظيم العلاقة بين الديني والسياسي، حيث يمكن التمييز بين عدة اتجاهات، أولها يركز على آليات ضبط حركات الإسلام السياسي وضمان علمانية/ مدنية الدولة، من خلال

دور الجيش، وترتيبات دستورية ومؤسسية وحوافز وضغوط الأطراف الخارجية. ويركز ثانيها على دلالات نجاح الإسلام السياسي التركي وما تعكسه من تطور في رؤية حزب العدالة ونجاحه في الوصول لصيغ توافقية داخليًّا وخارجيًّا. وثمة اتجاه ثالث يرى أن حالات بعض الدول العربية -مثل مصر- قد أصبحت في وضع أفضل من تركيا، ومتجاوزة لها من منظور عدم وجود مشكلة العلمانية المتطرفة، وطبيعة العلاقات المدنية-العسكرية، وتراجع القيود الواردة على تيارات الإسلام السياسي، وإمكانيات التعبير عن رؤية هذا التيار وتطبيقها بشكل أكثر وضوحًا(21).

وبجانب الدور التركي كنموذج، وفرت الثورات مجالًا لنشاط تركيا في طرح دورها كطرف ثالث ووسيط في معالجة الخلافات العربية الداخلية، ومحاولة الحد من امتداداتها الإقليمية والتدخلات الدولية فيها، مع التركيز التركي على المداخل السياسية والدبلوماسية بشكل أساسي، سواء في صورة الضغط السياسي بدرجات متفاوتة على الحكومات، أو باستضافة مؤتمرات لبعض قوى المعارضة (كما في حالة سوريا وبدرجة أقل ليبيا)، واقتراح مبادرات توازن بين اعتبارات الحرية والحفاظ على الأمن والاستقرار، من خلال وقف العنف وبدء عمليات إصلاح قد تصل إلى ترتيبات لنقل السلطة. وظهر هذا المنهج التركي بوضوح فيما أعلنه أردوغان في 7 أبريل 2011 عن "خريطة طريق" لمعالجة الوضع في ليبيا من خلال ثلاثة محاور، هي: وقف فوري لإطلاق النار وانسحاب القوات الحكومية من المدن وإعادة إمدادات الإعاشة لها، وتشكيل نطاقات إنسانية آمنة توفر تدفق المساعدات الإنسانية للجميع، وإطلاق فوري لعملية شاملة للتحول الديمقراطي تستوعب جميع الأطراف(22). لكن ظهور النشاط السياسي التركي صاحبه جدل حول دوافعه ومدى توازنه، وكذلك التساؤل حول مدى فاعليته. فتزايدت حدة الاستقطابات بين أطراف الصراعات الدائرة واستخدام السلاح، كلها عوامل تقيد من فاعلية الدور التركي في تحقيق النتائج المطلوبة وتظهر حدوده، سواء من منظور القدرة على المعالجة الناجحة لأزمات المنطقة، أو حتى توظيف النشاط السياسي والدبلوماسي التركي في تعزيز مكانة تركيا.

-2 من الناحية الاقتصادية، تعاني تركيا حاليًّا من خسائر اقتصادية في علاقاتها مع الدول التي تشهد ثورات، فصادرات تركيا

خلال الأشهر الثلاثة الأولى من عام 2011 تراجعت بنسبة ٪24 إلى كل من مصر واليمن، و٪20 لتونس، و٪43 لليبيا، و٪5 لسوريا، مع توقع تصاعد هذه النسب في الدولتين الأخيرتين بتدهور الأوضاع فيهما، فضلًا عن خسائر المتعاقدين وشركات البناء التركية في ليبيا، حيث تشكل السوق الثانية للمتعاقدين الأتراك في الخارج بعد روسيا، مع وجود أكثر من 120 شركة تركية عاملة في ليبيا، وفق تقديرات عام 2009.

لكن من الضروري عدم المبالغة في التأثيرات السلبية في اقتصاد تركيا. فمن ناحية، فتحت هذه الأوضاع المجال لاستحضار دور تركي مساهم في إنقاذ اقتصادات هذه الدول، في إطار الحديث عن مشروعات تعكس سعي تركيا لتنشيط علاقاتها التجارية والاستثمارية معها. كما نجد أن أغلب الشركاء التجاريين الأساسيين لتركيا خارج المنطقة، كما أن النسبة التي تشكلها الصادرات التركية إلى كل من مصر وليبيا وسوريا لإجمالي حجم الصادرات التركية لا تتعدى من 1 إلى ٪1.5 لكل منها. كذلك، فإن انخفاض حجم الصادرات التركية إلى بعض دول المنطقة عوضته زيادة الصادرات إلى دول أخرى، مثل إيران والعراق والإمارات. وفي السياق ذاته، أعلن تجمع المصدرين الأتراك عزمه على تعزيز الصادرات التركية شرقًا نحو الهند وإندونيسيا والصين لزيادة تنويع وجهات الصادرات التركية. ولعل أحد المؤشرات اللافتة للنظر أن الصادرات التركية وصلت قيمتها إلى 55.5 مليار دولار في الأشهر الخمسة الأولى من عام 2011 بزيادة قدرها ٪20 عن الفترة نفسها من العام السابق .(23)

لا يمنع ذلك من أن ارتفاع أسعار النفط، بسبب تطورات الأوضاع في المنطقة، أسهم في ارتفاع الواردات التركية وزيادة عجز الميزان التجاري، خاصة بالنظر إلى اعتماد تركيا على الاستيراد للوفاء بأكثر من ٪90 من احتياجاتها من النفط والغاز والفحم. وتكشف المقارنة بين حجم الصادرات والواردات التركية عن تضاعف حجم العجز في ميزان التجارة الخارجية، من 5.5 مليار دولار في أبريل 2010 إلى 9 مليارات دولار في أبريل 2011 (24).

3- من الناحية الأمنية، أدت الأزمات التي تشهدها دول المنطقة إلى بروز أدوار أمنية عسكرية تركية على نحو ما ظهر في ليبيا بشكل خاص، في إطار المشاركة التركية في حملة الناتو لفرض حظر التسلح وإيصال المساعدات الإنسانية. كذلك، أثارت بعض

التحليلات وجود خطط تركية للتدخل وإقامة مناطق آمنة داخل الأراضي السورية، في حالة تدهور الأوضاع فيها، للحد من امتداد التأثيرات السلبية وتدفق اللاجئين داخل الأراضي التركية. ورغم نفي الأتراك هذه الأنباء) فإن دلالة إثارتها تظل لافتة، حيث تمثل بشكل أو آخر إعادة استدعاء للأدوار الأمنية التركية في مرحلة ما قبل العدالة والتنمية. كما كشفت عن حدود قدرة تركيا على الحد من التدخلات العسكرية الأجنبية في المنطقة، والاضطرار للمشاركة في هذه الترتيبات بشكل أو آخر، وهو ما ظهر في الحالة الليبية، وقد يفرض نفسه في الحالة السورية، حال تصاعدها.

ويمكن القول بأن ثورات الربيع العربي قد أثارت العديد من التحديات الأمنية بالنسبة لتركيا والتي ارتبطت بطبيعة الأوضاع السائلة التي صاحبت وترتبت على الثورات العربية وما تبعها من سقوط الأنظمة السياسية التي بدت قوية في ظاهرها واتضح بعد ذلك أنها أنظمة شائخة في داخلها بما أوجد بيئة أمنية مغايرة اتسمت بحالة من عدم الاستقرار والسيولة والتفكك على نحو كان من أبرز نتائجه إعادة صوغ أنماط التحالفات الإقليمية وبروز ظواهر أمنية وتهديدات بدت وفق الإدراك التركي مرتفعة الحدة.

فقد راهنت تركيا على الثورات العربية بعدما تيقنت من أنه من الصعوبة بمكان مواجهتها. ارتبط هذا الموقف بطبيعة السياق المحلي المصاحب لهذه الثورات وأنماط المواقف الإقليمية والدولية منها. ورغم أن تركيا أدركت أن ثمة فرصًا إذا ما أحسن استغلالها يمكن أن تعظم مصالحها الاقتصادية من جانب وتعظم من النفوذ والدور الإقليمي لتركيا من جانب آخر غير أن ذلك كان مصحوبًا بتنامي حدة التهديدات التي واجهتها تركيا على الصعيد الأمني.

وفي هذا السياق اضطلعت الاعتبارات الأمنية بدور أساسي في صوغ الموقف التركي حيال كل من البحرين واليمن حيث برز المحدد الأمني في تشكيل السياسات التركية حيال الملفين إذ بدت تخوفات تركية من تحول الأزمة في الدولتين إلى صراع طائفي ومذهبي تكون له امتدادات إقليمية ولاسيما في ظل اشتداد المواجهة الإعلامية والدبلوماسية بين العديد من دول الخليج وإيران.

وقد سيطرت الاعتبارات الأمنية كذلك على المواقف التركية إزاء الأزمة السورية وذلك في ظل تنامي التخوفات من تأجج المشكلة الكردية خصوصًا في ظل اتساع مساحة الحدود المشتركة مع سوريا(877 كم) وسعي أكراد سوريا إلى تأسيس إقليم

حكم ذاتي على غرار إقليم كردستان العراق. كما تخوفت تركيا من تدفق أعداد هائلة من اللاجئين السوريين إلى الأراضي التركية، وبدا القلق التركي واضحًا من تداعيات هذه الأزمة على الوضع الداخلي في تركيا، وأيضًا من احتمالات انتقال الأزمة إلى حدودها الجنوبية إذا ما خرج الوضع الأمني عن السيطرة، أو تطور إلى مواجهة عسكرية بين القوى الغربية وسوريا كما حدث في ليبيا.

كما اعتبرت تركيا وفقًا لتقديرات مواقف عديدة أن العلاقات التركية الإسرائيلية قد تواجه العديد من التحديات وذلك بسبب أن تركيا هي القوة الإقليمية الرئيسة المساندة لعمليات التغيير في المنطقة، فيما اتجهت إسرائيل إلى إعادة صوغ معادلاتها الأمنية بعد خسارة أنظمة عربية كانت تحتفظ معها بعلاقات شبه طبيعية، خصوصًا أن الانتخابات التي أجريت في دول الربيع العربي أسفرت عن صعود تيارات وأحزاب إسلامية تتبنى مقاربات أكثر عدائية حيال إسرائيل.

ارتبط بذلك أيضًا أن النموذج التعاوني الذي نادت به أنقرة للتعامل مع المشكلات الأمنية والتهديدات التي تواجهها المنطقة، لم يعد يجدي نفعًا في ظل تضرر علاقات تركيا مع سوريا بفعل الثورة السورية، ومن قبلها في ظل ما شهدته العلاقات مع إسرائيل من توترات بسبب أزمة أسطول الحرية، هذا فضلًا عن تضرر العلاقة مع طهران بفعل إقدام أنقرة على نشر صواريخ الدرع الصاروخي على أراضيها، بخلاف الصراع بين طهران وأنقرة للتأثير في مجريات الأحداث الدائرة على الأراضي السورية.

وعلى الرغم من أن تركيا عملت على كبح جماح تدهور العلاقات مع دول الجوار التي تضررت علاقاتها معها بسبب المواقف التركية حيال قضايا الربيع العربي، وذلك من خلال تأكيد عدم إمكانية اللجوء إلى عمل عسكري ضد أي من هذه الدول إلا في إطار موقف دولي موحد، بيد أن الموقف التركي حيال الثورة السورية قد أدى إلى تصاعد التوتر بين تركيا من جانب وسوريا وإيران والعراق من جانب آخر.

وقد مثلت حادثة إسقاط طائرة استطلاع تركية (F4) تحدّيًا كبيرًا بالنسبة لتركيا، ودفع الأخيرة إلى التهديد بأن تحدي سوريا للقوات العسكرية التركية ستكون عواقبه وخيمة. هذا الموقف لم تستند فيه أنقرة إلى موازين القوى التي تصب لصالحها مقارنة بسوريا أو حتى كل من إيران والعراق، باعتبارهما داعمتين للموقف السوري، وإنما أيضًا لاعتبارات عديدة منها أن تركيا تعد إحدى دول حلف شمال الأطلسي، بل وتمثل ثاني أكبر قوة عسكرية في هذا الحلف بعد الولايات المتحدة الأمريكية.

أما بالنسبة للتهديدات الأمنية فيمكن القول بأنها قد ارتبطت في مرحلة ما بعد الثورات العربية بملفين أساسيين (25):
تمثل الملف الأول في الطبيعة المتغيرة لأنماط التحالفات الإقليمية، حيث أصبحت تركيا محاطة بدول جوار تتخذ مقاربات تثير تهديدات أمنية بالنسبة لتركيا، وهذه الدول

سبق لرئيس الوزراء التركي أن وجه لرئيس الحكومة العراقي نوري المالكي اتهامات بأنه يحمل رؤى طائفية، فيما اتهمه الأخير بتبني سياسات عدائية حيال العراق

تتمثل في كل من إيران والعراق وسوريا. وقد تمثل المحدد الأساسي في ذلك طبيعة الموقف التركي من الثورة السورية، ومساندتها المادية والعسكرية والاستخباراتية لكل من المجلس الوطني السوري والجيش السوري الحر.

أوجد هذا الوضع صراعًا ثانويًّا بين تركيا من جانب وكل من إيران والعراق من جانب آخر. هذا الصراع لم يكن المكون الطائفي غائبًا عنه، فتركيا تنظر إلى ذاتها باعتبارها القوة السنية الأكبر، وذلك في مواجهة إيران التي تسعى للتمدد أينما وجد الشيعة في المنطقة. وكذلك الحال بالنسبة للعراق الذي سبق لرئيس الوزراء التركي أن وجه لرئيس الحكومة العراقي نوري المالكي اتهامات بأنه يحمل رؤى طائفية، فيما اتهمه الأخير بتبني سياسات عدائية حيال العراق. هذا الاصطفاف الحاد أفضى إلى تقارب تركي خليجي في مواجهة محور سوريا-العراق-إيران.

وفيما يتعلق بالملف الثاني، فقد ارتبط بتغير قواعد الاشتباك في العلاقات السورية التركية وتأثيراتها في طبيعة المتغيرات الأمنية التي أفضت إليها الثورة السورية، وما خلقته من تحديات أمنية ترتبت على اتجاه تركيا للتخلي عن نظام الأسد والاصطفاف في الجانب الإقليمي والدولي الداعي إلى تنحي الأسد، وتلبية مطالب المتظاهرين بتحول ديمقراطي وإصلاح سياسي حقيقي في سوريا.

ترتب على ذلك أن انتقلت العلاقات من الدفء إلى الجفاء، حيث باتت أنقرة تحتضن قوى المعارضة السورية، وتقدم كافة أشكال الدعم إلى الجيش السوري الحر، وذلك بعد أن أسقطت تحفظاتها حيال المطالب السعودية والقطرية بتقديم تسهيلات بشأن عمليات تسليح فصائل المعارضة السورية. وبدأت تركيا منذ منتصف مايو الماضي في تكثيف دعمها إلى الجيش السوري الحر، حيث باتت أجهزة الاتصالات والمساعدات التقنية واللوجستية تتدفق عبر الحدود التركية، تبعتها خطوات متقدمة على صعيد تزويد المعارضة بأسلحة متقدمة وذخائر وقذائف مضادة للدبابات، وهو ما بات يثمر عن نتائج ملموسة على صعيد المواجهة مع الجيش السوري.

هذا بينما اتجهت سوريا إلى إسقاط جميع التحفظات إزاء إعادة ممارسة حزب العمال الكردستاني لأنشطته عبر الأراضي السورية، بما تسبب في إفشال الحوارات السرية التي أجريت في أوسلو بين الحكومة التركية وحزب العمال الكردستاني، واشتداد المواجهة بين الطرفين وتزايد أعداد الضحايا المدنيين والعسكريين، مما أفضى إلى إثارة البيئة القومية المتشددة في تركيا، وارتفاع حدة التوتر على صعيد علاقات تركيا مع كل من إيران وسوريا، ولاسيما بعد أن أوقف فرع الحزب

في طهـران والمعـروف باسـم بجـاك عملياته ضد القوات الإيرانية.

كـما أن ثمة معلومـات كشفت عن تقديم السلطات السـورية تسهيلات لحزب الاتحاد الديمقراطي(الفرع السـوري لحزب العمال) لمعـاودة النشـاط في المناطـق الكرديـة بـما في ذلك تجنيـد المزيد من المقاتلين. كما سـمحت السـلطات السـورية بانتخاب هيئـات تمثيلية شـعبية في المـدن والبلديـات الكرديـة تحـت مسـمى الإدارة الذاتيـة فضـلًا عـن افتتـاح مراكـز ثقافيـة محليـة لتعليـم اللغـة الكرديـة وسـمحت السلطات السـورية كذلك بعودة صالح مسلم رئيس حزب العمال الكردستاني (الفرع السـوري) إلى سوريا بعد سنوات من الاستقرار في جبال قنديل بشمال العراق.

إن هـذه التطـورات في مجملهـا أوجدت تحديات عديدة بالنسبة للأمن القومي التركي لا ترتبـط بالتهديدات التي باتت تثيرها حال السـيولة والاضطراب التي يتسـم بها المشهد الإقليمي وتأثيرات ذلك على المصالح التركية وإنـما ترتبط كذلك بالتداعيـات المباشرة على الاسـتقرار الأمني والوحدة الجغرافية لتركيا وذلك في ضوء تطورين أساسين: أولهما تعلق بتنامـي طموحات الأكراد بتأسـيس دولتهم المسـتقلة في شـمال سـوريا وذلـك فيـما يطلق عليه الأكراد كردسـتان الغربية. وثانيهما تمثل في الدعـم السـوري الإيـراني لحـزب العـمال الكردستاني على نحو دفع إلى استخدام أسلحة ثقيلة ونوعية لاستهداف المصالح والأراضي التركيـة مـما أفضى إلى خسـائر تركيـة ضخمة سواء على الصعيد المادي أو البشري.

رابعًـا: تقييـم الـدور التركـي في الـشرق الأوسـط في ظـل الربيـع العربي:

عـلى الرغم مـن تصاعـد الـدور الإقليمي لتركيا منـذ وصول حزب العدالـة والتنمية إلى سـدة الحكـم، إلا أن الدور التركـي في أعقاب ثورات الربيع العـربي وردت عليه الملاحظات التالية:

1. فرضت المواقف التركية ومحدّدات سياستها الداخلية التي تخضع لتجاذبات حزبية وانتخابيّة عديدة تراجعًا في حضورها بعد الثورات العربية، خاصّة في حالتي الثورة الليبية والثورة السورية، -وبالطبع سيسهم التموضع الجيوسياسي المتوقع في العالم العربي في ملء الفراغ الذي استغلّته تركيا سابقًا كفاعل جيوستراتيجي يحظى بقبول شعبي لإنضاج دور فاعل في المنطقة. ولا يعني هذا أننا سنكون أمام واقع جديد يتدهور فيه الحضور التركي عربيًّا فنّجاح الثورات العربية قلّص أدوار الدول التي تعتاش على سياستها الخارجية مثل إيران، وهذا يعني رجحان كفّة التنافس التركي الإيراني في المنطقة العربية لصالح أنقرة، مع احتفاظ تركيا بقوة اقتصادية تجعلها قادرة على بلورة تقاطعات لبناء علاقات إستراتيجية مع الدّول العربية (26).

2. لقد شهدت فترة الربيع العربي توترًا بين تركيا وباقي دول المنطقة وتحديدًا سورية والعراق وإيران وبدأ يأخذ مسارات خطرة، ولعل مردها جملة من الأسباب المتعلقة بالسياسة التركية نفسها والتي يمكن تلخيصها في الآتي:

1 - موافقة أردوغان على نشر الدرع الصاروخي الأطلسي الأمريكي على الأراضي التركية حتى من دون موافقة البرلمان التركي، وهو قرار إستراتيجي خطير، نظرًا لأنه موجه ضد دول المنطقة ولاسيما إيران التي وصفته بالتهديد الخطير للتوازنات العسكرية والأمنية في المنطقة.

2 - إظهار تركيا البعد الطائفي في سياستها تجاه المنطقة العربية، وهي هنا عملت على أكثر من مستوى وصعيد، فمن جهة

رئيس الوزراء التركي رجب طيب اردوغان مع هشام قنديل رئيس الوزراء المصري السابق

دعمت حركات الإسلام السياسي ولاسيما حركات الإخوان المسلمين في البلدان التي شهدت ثورات واحتجاجات مثل مصر وتونس وليبيا وسورية. ومن جهة ثانية نسقت مع السعودية وقطر والجامعة العربية تجاه الملف السوري، والعمل معًا من أجل إحالة هذا الملف إلى مجلس الأمن ووضعه تحت الفصل السابع الذي يعني خيار التدخل العسكري في الأزمة السورية. ولا يخفى على المراقب أن هذا التوجه يحمل معه الخلفيات السياسية لفرض ترتيب سياسي جديد في المشهد الإقليمي للمنطقة، فالتخلص من النظام السوري يعني تفكيك التحالف السوري الإيراني ومعه حزب الله، وفتح المجال الجغرافي السوري كي يكون معبرًا لإقامة تحالف مختلف بين تركيا ودول الخليج ومصر في عهد الإخوان المسلمين، ويكون مرتبطًا بالسياسة الأمريكية والغربية بشكل عام، ولعل هذا ما يفسر سر الحديث عن ضرورة الاقتداء بالنموذج

التركـي في المنطقة، بوصفه حقـق تجربة ناجحة بـين الإسـلام والعلمانيـة والاقتصـاد، في حين لا يخفـى عـلى المراقـب أن كل ما سـبق هو نوع مـن الحرب الذكيـة لمواجهة النمـوذج الإيراني والـذي يوصـف غربيًّـا بالمتشـدد، في حـين أنه يشكل عقبـة في وجه السياسـات الأمريكية في المنطقة . (27)

ج- التـورط التركـي في الأزمة السـورية، فعـلى وقع الدعـم التركي للمعارضة السـورية السياسـية والعسـكرية لتغيير النظام في دمشق، أعلنـت تركيـا أن علاقاتها مع النظام السـوري وصلـت إلى مرحلـة القطيعـة واللاعـودة، ولم تكتف بإقامة مخيمات للاجئين وانتهاج أسلوب التهديـد، بـل أمنت المـأوى للجيش السـوري الحـر وباقـي المجموعـات المسـلحة، ودعمتها بالسـلاح وتحولت المناطق الحدودية إلى ممرات للمسلحين والجيش الحر وإدخال الأسلحة إلى الداخل السوري.

وعلى المسـتوى السـياسي احتضنـت تركيا حركـة الإخـوان المسـلمين السـورية، وفي إسـطنبول أسّـس المجلـس الوطنـي السـوري الـذي اتخذ مـن تركيا مقـرًّا له، وبـات يطالب بإسـقاط النظـام، واللافـت في كل هـذا أن حكومـة رجـب طيـب أردوغـان التـي كانت عـلى صداقة متينـة مع النظـام السـوري لم تقم بأي وسـاطة بـين المعارضـة السـورية والنظام للتوصل إلى حل سلمي للأزمة السورية، وهي نفسـها التي قامت بوساطة بين النظام السوري وإسرائيل من أجل التوصل إلى اتفاقية سـلام! وكل ما سـبق كان كافيًا لانتهاج سورية سياسة مضادة للسياسة التركية(28).

ولم تقتـصر تداعيـات الانقـلاب التركـي عـلى الملـف السـوري فقط، بـل طال مجمـل ملفات المنطقـة، ولاسـيما الملـف النـووي الإيـراني حيـث انتقلت تركيا من دور الوسـاطة إلى دور الضغـط ونقـل الرسـائل الأمريكيـة فقط، كما كـان الاسـتهداف التركي لروسـيا وإيـران من خـلال نشر الدروع الصاروخية الأمريكية على أراضيها حتى من دون موافقة البرلمان التركي، وفي الحالة العراقية مارسـت تركيا سياسة تقوم على التدخل في الشـؤون الداخلية العراقية من خلال تبني لون سـياسي محـدد وإظهار خطاب معادي لمكون آخر.

3. مثلـت أحـداث الربيع العـربي تحديًا حقيقيًّـا أمام السياسـة الخارجيـة التركية حيث أوقعتهـا في مأزق خطير كـان عليها فيه الموائمة ما بين مصالحها الاقتصادية وعلاقاتها السياسية مـع الـدول العربيـة مـن جانـب، والتزامهـا الأخلاقـي تجـاه نـصرة الديمقراطيـة وحقوق الشعـوب في نظـم سياسـية ديمقراطيـة تحقـق العدالـة والإنصـاف لمجتمعاتهـا وتقـضي على

مثلت أحداث الربيع العربي تحديًا حقيقيًا أمام السياسة الخارجية التركية حيث أوقعتها في مأزق خطير كان عليها فيه الموائمة ما بين مصالحها الاقتصادية وعلاقاتها السياسية مع الدول العربية

سنوات القمع والاستبداد التي عاشت أسيرة تحت أقدامه لسنوات كُثُر، وخلال محاولات تركيا تحقيق تلك الموازنة جاءت مواقف تركيا متعددة ومتباينة ما بين التزام الحياد، والتردد، وتبديل المواقف، وطرح المبادرات، إلا أن الأزمة السورية تحديدًا جسدت انتهاءً للمبدأ الإستراتيجي التركي" تصفير المشكلات مع الجيران"، وأنه لابد من التكيف مع التغيرات الحاصلة في الشرق الأوسط بالصورة المناسبة التي تحقق مصالح تركيا بالمنطقة سياسيًّا واقتصاديًّا وعسكريًّا وأمنيًّا(29)، ويرجع بعض المحللين تراجع مبدأ تصفير المشكلات إلى أن دوائر صنع القرار التركي تنوعت أنماط مواقفها تجاه الأنظمة القائمة والتي دعمتها سابقًا وتجاه حركات المعارضة التي تحدت هذه الأنظمة، وكانت النتيجة غياب الاتساق والتأقلم الذي قاد إلى حدوث انعطاف في السياسة الخارجية التركية، والتي وقعت في مأزق الأخلاق والمصلحة الذاتية، حيث تطلب المدخل الأخلاقي للسياسة الخارجية التركية في التعامل مع الحالة الراهنة في الشرق الأوسط "التزام بدعم الديموقراطية"، وهذا بدوره قاد للتناقض مع المصالح الاقتصادية والرغبة في الاستقرار، على الأقل في المنظورين القريب والمتوسط.

4. ويرى بعض المحللين أنه بمقدور تركيا القيام بتأثير بناءٍ أكثر في منطقة الشرق الأوسط من خلال محاولتها اتخاذ موقف أكثر حيادية، والتحكم في نشاطها الإقليمي، والشروع في تشكيل ائتلافات وتحالفات وثيقة مع الولايات المتحدة الأمريكية ودول أوروبا، فالانتقاد العلني لإسرائيل أكثر مما ينبغي قد تكون له انعكاسات إيجابية على السياسة التركية الداخلية وكذلك الشارع العربي، إلا أنه من غير المُرجح حتى الآن أن تكون هذه الإستراتيجية هي الأفضل للمصالح التركية على المدى البعيد(30).

خامسًا: السيناريوهات المستقبلية للدور التركي في أعقاب الربيع العربي:

في ضوء كل ما تقدم يمكن أن نحدد الدور التركي الإقليمي مستقبلاً بثلاثة مسارات رئيسة، وهي ما يلي:

1. المسار الأول: تنامي الدور التركي

يستند هذا المسار إلى افتراض مفاده تصاعد الدور الإقليمي التركي في المرحلة المقبلة في ضوء النجاحات التي حققتها حكومة أردوغان بشأن تأمين الاستقرار السياسي والاقتصادي في تركيا والمحافظة عليه للانطلاق نحو دور إقليمي فاعل ومؤثر، حيث ستكون تركيا حسب قول أوغلو دولة فعل وليست دولة رد فعل، وأنه سيعمق انخراط تركيا في السياسة الإقليمية والمنظمات الدولية والسياسة العالمية(31).

ويتوقف تحقيق تنامي هذا الدور على ما يلي:ـ

رجب طيب اردوغان وزوجته بصحبة رئيس الائتلاف السورى احمد معاذ الخطيب يزورون عائلة سورية لاجئة رقت بثلاثة توءام وأطلقت عليهم أسماء (رجب وطيب وأردوغان)

أ- استمرار التأييد الشعبي لحكومة أردوغان في انتهاج السياسة الإقليمية.

ب- استكمال الإصلاحات الداخلية في إطار حل المشكلة الكردية سلميًّا وتحقيق النجاح بعد ذلك.

ج- تناغم السياسة الخارجية التركية مع السياسة الأمريكية العامة حيث تعد تركيا بالنسبة للولايات المتحدة حسب وصف مراكز الأبحاث المرموقة مثل (راندو كارنيجي) بأنها دولة النموذج الذي يجب أن تعتمد عليه الولايات المتحدة في المنطقة. وهذا ما يضفي القبول الأمريكي على تنامي الدور التركي.

د- الحاجة الأمريكية والغربية والعربية لدور تركي فاعل لموازنة الدور الإيراني السلبي.

ه- الارتكاز على تعدد العلاقات وعدم حصرها في محور واحد الأمر الذي يتيح لتركيا مركزًا مهمًّا في الساحة الإقليمية.

2. المسار الثاني: انكفاء الدور التركي

يفترض هذا المسار استحالة تحقيق الدور التركي الإقليمي، وعليه فإن الأهداف التي وضعتها حكومة أردوغان وفكرة داود أوغلو في وضع سياسة جديدة تقوم على دمج قضايا السياسة الخارجية في إطار واحد لصياغة السياسات، ومنها القدرة على اتباع سياسة خارجية متكاملة لإدراج قضايا متعددة في نفس الإطار لم تحقق بالشكل المطلوب، الأمر الذي يستدعي التراجع عنها والانكفاء نحو الداخل.

وتتوقف عملية انكفاء الدور الإقليمي على ما يلي:

أ- عدم قدرة حزب العدالة والتنمية على الاحتفاظ بنسبة الأغلبية في البرلمان التركي في الانتخابات النيابية القادمة، وهذا يعني صعوبة تشكيل الحكومة من قبل الحزب.

ب- حصول انقلاب عسكري من قبل المؤسسة العسكرية التركية، حيث وجهت أصابع الاتهام إلى عدد من الضباط بالتآمر

لاغتيال نائب رئيس الوزراء التركي (بولنت أرنت)، وهو ما استدعى مجلس الأمن القومي ببحث تورط الجيش بالتآمر ضد الحكومة.( ) وهذا يعني العودة إلى الوراء.

ج- إخفاق حكومة أردوغان في تحقيق المصالحة مع الأكراد وهذا يضع الحكومة أمام امتحان عسير مع المؤسسة العسكرية التي تريد القضاء على حزب العمال الكردستاني وعدم إعطاء الحقوق الكاملة للأكراد.

د- ازدياد الصراع بين العلمانيين والإسلاميين، إضافة إلى الانقسام العرقي بين الأتراك والأكراد، وتفاقم التحديات الاقتصادية بالشكل الذي يؤثر سلبًا في أي دور إقليمي.

ه- فشل تركيا في تقديم نفسها بدور الجسر للتفاهم بين الشرق والغرب.

و- تضاؤل الأهمية الإستراتيجية لتركيا لدى الولايات المتحدة.

ز- الرفض العربي للدور التركي برمته، وحدوث توافق عربي-عربي على لفظ الدور التركي والاستغناء عنه.

3. المسار الثالث: محدودية الدور التركي

يركز هذا المسار على افتراض مفاده أن الدور التركي سيكون ثانويًّا أو محدودًا لعدم قدرة تركيا على القيام بدور فاعل في القضايا الكبرى، ولاسيما قضية الصراع العربي الإسرائيلي، وأن هناك لاعبين إقليميين منافسين لتركيا في منطقة الشرق الأوسط، إضافة إلى تركيز تركيا نحو مناطق أخرى، مثل البلقان وقبرص والقوقاز لها أهمية أكبر من الشرق الأوسط لدى أنقرة.

وتستند محدودية الدور التركي إلى ما يلي:

أ- عدم قدرة من سيخلف أردوغان في رئاسة الحكومة الحصول على قاعدة شعبية كبيرة تمكن تركيا من أداء دورها الإقليمي الفاعل.(32)

ب- تحديد الدور الإقليمي التركي من قبل الإدارة الأمريكية الجديدة، فهي قد تعتمد على تركيا بشكل كبير في آسيا الوسطى، والأمريكيون الآن يتحدثون عن (آسيا الوسطى الكبرى) فيما يغيب (الشرق الأوسط الكبير أو الجديد) وبالتالي ستشكل تركيا منصة الانطلاق إلى تحقيق ذلك، وستكون بمثابة الركيزة الإستراتيجية الأمريكية تجاه آسيا الوسطى. (33)

ج- فشل المحاولات التركية بالانضمام إلى الاتحاد الأوربي سيكون عائقًا أمام بروز أي دور إقليمي تركي.

د- ازدياد حساسيات القوى الإقليمية الأخرى، مثل إيران، ومصر، والسعودية سيحد من فاعلية الدور التركي في منطقة الشرق الأوسط.

ه- عدم قدرة تركيا على تحقيق الموازنة في علاقاتها بين (إسرائيل) وتعاطفها مع الحركات الإسلامية، ولاسيما حركة حماس يفقدها خاصية التوازن في العلاقة بين المعتدلين والمتشددين في المنطقة، إذ إن وقوفها على مسافة متساوية منهما يجعلها في موقع موازن على نحو يدعم دورها الإقليمي.

و- إن الانفتاح التركي على سورية وتطوير علاقاتها معها سينعكس سلبًا على

أدائها دور الوسيط في المفاوضات غير المباشرة بين (إسرائيل) وسورية.

ز- عدم قدرة تركيا على الإمساك بورقة العراق التي تعد من أهم الأوراق التي تحتفظ بها إيران حاليًّا، وتسعى إلى استخدامها لدعم نفوذها الإقليمي وانتزاع اعتراف أمريكي بهذا النفوذ، وليس من مصلحة تركيا ترك هذه الورقة بيد إيران، وإذا لم تراجع تركيا حساباتها الضيقة وغير الدقيقة على هذا الصعيد فإن العقدة الكردية ستظل عقبة أمام دورها الإقليمي لامحالة.

الخاتمة:

من العرض السابق يتضح بجلاء الحضور التركي الفاعل في الشرق الأوسط وتعدد أبعاد الأدوار التركية في الشرق الأوسط وما واجهته من تحديات وصعوبات، وبخاصة في ظل ثورات الربيع العربي، بحيث إن استمرارية الدور التركي وتطوره في المستقبل مرهون بالعوامل الحاكمة له والضغوط التي تواجهه وكيفية معالجتها له، ولاسيما مع صعوبة الحفاظ على الصيغ التوافقية التي تطرحها حكومة العدالة والتنمية بين سعيها لتحقيق مصالحها الوطنية من جهة، ودورها كحليف للولايات المتحدة والغرب من جهة ثانية، والترويج لدورها كفاعل إقليمي يسعى إلى تحقيق الاستقرار ومصالح المنطقة ككل من جهة ثالثة، مع تأكيد عدم التعارض بين هذه الأبعاد وتكاملها مع بعضها البعض. وبالتالي لابد من التقييم الموضوعي للدور التركي، بعيدًا عن التعويل عليه بشكل كامل، أو تجاهله، أو التحفز ضده. فتركيا – بحكم الجوار الجغرافي على الأقل – تمثل طرفًا أصيلًا في بعض القضايا التي تدور على حدودها، مثل المسألة العراقية، والملف النووي الإيراني، والعلاقات مع سوريا، وهي كذلك طرف مشارك في قضايا إقليمية عديدة أخرى فيما يتجاوز حدودها المباشرة. لكن الطبيعة المعقدة، والممتدة لقضايا المنطقة، وتعقيدات الداخل التركي تجعل الدور التركي –على نشاطه– مقيدًا بعوامل ذاتية، ومعطيات خارجية، وأدوار ومواقف أطراف أخرى، بعضها مبادر ويطرح تصورات ومشروعات مخالفة للرؤية التركية، وبعضها يتعين عليه النهوض بمسؤولياته قبل الرهان على الأدوار التركية أو الارتهان بها.

المراجع

1- غراهام فولر، الجمهورية التركية الجديدة: تركيا كدولة محورية في العالم الإسلامي، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية،

2- جيمس زغبي، الدور التركي والمتغيرات الإقليمية، الحياة 12/ 5/ 2011)2(-

3- عمر كوش، تنامي الدور التركي في الشرق الأوسط، موقع الجزيرة.

4- د.مصطفى اللباد، الأبعاد الجيوبولتيكية للحوار العربي التركي الإيراني ،على الموقع الإلكتروني الآتي:
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/164BC20E-005E-4FAE-82A7-F628CB3E4174.htm

5- مصطفى اللباد، أوروبا وسياسة تركيا الشرق أوسطية، السياسة الدولية، أكتوبر 2010

6- مليحة ألت ونيشيك، "تركيا بعيون عربية"، القاهرة، مصر: مركز الشرق للدراسات الإقليمية والإستراتيجية، 2010، ص 18

7- مصطفى اللباد، "فهم تركيا: منظور مصري، تحليل نظرات داخلية تركية"، مجلد 11، القاهرة: مركز الشرق للدراسات الإقليمية والإستراتيجية، 2009، ص-55 60.

8- علي جلال معوض، العثمانية الجديدة.. الدور الإقليمي التركي في الشرق الأوسط، سلسلة قضايا (القاهرة: المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية، أكتوبر 2009.

9- أحمد داود أوغلو، العمق الإستراتيجي .. موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، ترجمة: محمد جابر ثلجي وطارق عبدالجليل (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات والدار العربية للنشر، 2010) 605-446.

10- عُمير تسبينار، الرؤى الإستراتيجية الحاكمة لسياسة تركيا تجاه سوريا، مرجع سابق

Press Statement by H.E. Recep -11 Tayyip Erdogan، The Prime Minister of the Republic of Turkey on Libya، 3 May 2011، Republic of Turkey-Minstry of Foreign Affairs Website (TMOFA) Website، http://www.mfa.gov.tr/press-statement-by-he-recep-tayyip-erdogan-the-prime-minister-of-the-republic-of-turkey-on-libya-3-may-2011.en.mfa; FATMA DEM?RELL?، 'Democracy or stability? Turkey opts to go case-by-case in Mideast،' Today's Zaman، 2 /11/ 2011

12- ضياء أونيس، تركيا والربيع العربي: معضلة الأخلاق والمصالح في السياسة الخارجية التركية، مجلة رؤية تركية، ترجمة هاجر أبو زيد، المجلد 1، العدد 3/ 2012

Ahmet Davutoğlu "Principles Of 13- Turkish Foreign Policy And Regional Political Structuring" Vision Papers Center For Strategic Research (SAM) No. 3 April 2012.

14- محمد عبد القادر أدر، "تحولات السياسة الخارجية التركية في عهد حزب "العدالة والتنمية" إزاء الدول العربية"، في مؤتمر بعنوان : العرب وتركيا: تحدّيات الحاضر ورهانات المستقبل، المركز العربي لدراسات السياسات، الدوحة، 18-19 مايو

Ömer Taşpınar "The Turkish Model -15 And Its Applicability" In : "Turkey And The Arab Spring Implications For Turkish Foreign Policy From A Transatlantic Perspective" Mediterranean Paper Series The German Marshall Fund Of The United States October 2011.

16- علي جلال معوض، الارتباك: تحليل أولي للدور التركي في ظل الثورات العربية، مجلة السياسة الدولية، عدد185، يوليو2011، ص62)

17- محمد عبدالقادر، تركيا في شرق أوسط جديد، القاهرة: مركز محيط للدراسات، 23/ 2/ 2013

18- محمد عبدالقادر خليل، حسابات أنقرة: التداعيات الاقتصادية لسياسة تركيا تجاه دول الربيع العربي، القاهرة: المركز الإقليمي للدراسات الإستراتيجية، 1 أكتوبر 2012.

19-محمد عبدالقادر خليل، التداعيات الأمنية للثورات العربية على تركيا، جريدة الأهرام، 24 أغسطس 2012.

20-صلاح سالم، أثر الثورة المصرية في المحيط العربي والبيئة الإقليمية، شؤون عربية، عدد 145، ربيع 2011، 69-72.

Press Statement by H.E. Recep -21 Tayyip Erdogan، The Prime Minister of the Republic of Turkey on Libya، 3 May 2011، Republic of Turkey-Minstry of Foreign Affairs Website (TMOFA) Website، http://www.mfa.gov.tr/press-statement-by-he-recep-tayyip-erdogan-the-prime-minister-of-the-republic-of-turkey-on-libya-3-may-2011.en.mfa; FATMA DEM?RELL?، 'Democracy or stability? Turkey opts to go case-by-case in Mideast،' Today's Zaman، 2 /11/ 2011

22- علي جلال معوض، الارتباك: تحليل أولي للدور التركي في ظل ثورات الربيع العربي، مرجع سابق، ص63.)

Foreign Trade Statistics April -23 2011"، Prime Ministry Republic of Turkey-Turkish Statistical Institute Website، http://www.turkstat.gov.tr/PreHaberBultenleri.do?id=8516; 'Turkish exports hit new peak in first quarter'، Hurriyet Daily News، 4/ 1/ 2011

23- عبر التدخل في الأراضي السورية: تركيا تنفي التخطيط لإقامة مناطق آمنة للنازحين من سوريا، الأهرام، 31 مايو 2011.

24- محمد عبدالقادر خليل، التداعيات الأمنية للثورات العربية على تركيا، مرجع سابق.

25- وحدة تحليل السياسات، التوازنات والتفاعلات الجيوإستراتيجية والثورات العربية، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، أبريل 2012، ص20

26- خورشيد دلي، التصعيد التركي ضد سورية إلى أين؟، 1 يوليو2012، http://www.wahdaislamyia.org/issues/128/korshiddalli.htm

27- محمد نور الدين، تركيا وسوريا نهاية العمق الإستراتيجي، السفير 17 مايو2011

28- ضياء أونيس، تركيا والربيع العربي: معضلة الأخلاق والمصالح في السياسة الخارجية التركية، مرجع سابق.

29-) المرجع السابق. (

30- محمد السيد سليم، "موقع تركيا من البدائل الإستراتيجية الدولية للوطن العربي في ظلّ التحوّلات الثورية العربية، ورقة بحثية مقدمة إلى ندوة العرب وتركيا: (تحديات الحاضر ورهانات المستقبل، الدوحة: المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، مايو 2011.

31- نقلاً عن قناة الجزيرة الفضائية بتاريخ 29/ 12/ 2009.

32- د. وحيد عبد المجيد، الدور الإقليمي التركي وعقبات الطريق، صحيفة الاتحاد العدد 12365في 14/ 5/ 2009.

33- إبراهيم غالي. محمود عبده علي، انتفاضة أردوغان الشرق أوسطية.. رؤى تركية، 8 يناير 2009،